مجلة الفقه الحنبلي وأصوله

مجلة علمية دورية محكمة • تعنى بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالفقه الحنبلي وأصوله

العـــدد الرابـــع
ربيع الآخر 1446هـ
أكتوبـــر 2024م

النصـوص المحققـة:

- قاعدةٌ في آداب السَّفَر — لأبي بكر بن داودَ الصالحيّ الحنبليّ (ت: 806هـ)
  تحقيق: د. إبراهيم بن ثواب بن معيض السُّلَميّ
- الهديّة إلى المسائل الخَفيّة — لجمال الدين يوسف بن حسن الملقب بابن المَبْرَد (ت: 909هـ)
  تحقيق: حسين بن مانع بن حسين القحطانيّ

البحوث والدراسات:

- التدوينُ الفقهيُّ عند طبقة المتقدّمين من الحنابلة — عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين
- قواعد عملية في التصحيح والترجيح والتعليق على الأقوال الحنبلية
  أحمد بن ناصر بن سعد القعيمي / حمزة بن مصطفى محمد يعقوب
- تحرير المسألة الفقهيّة وتطبيقاتُه في المذهب الحنبليّ — د. حسن محمد حسن أحمد (ابن أبي كوع)
- استفادة المصنّفات الأصوليّة الحنبليّة مِن «الإحكام في أصول الأحكام» للآمديّ — حليم بن منصور بن قدور مدبر
- الموازنةُ بين مُختصَرات الروضة الأصوليّة: «التلخيص والمُختصَر والتذكِرة» -المُقدّمات الأصوليّةُ أُنموذَجًا-
  أحمد سويلم بخيت الحربي
- الذُّخر الحرير للبَعليّ (دراسةٌ موازنةٌ مع أصلَيْه: التحبير للمرداويّ، وشرح الكوكب المنير لابن النجار)
  بلال بن صالح بن محمد الهَوساوي

المقالات والمتفرقات:

- منهجُ فِقهِ السَّلَفِ — د. عبد الله بن صالح بن محمّد العُبَيْد
- تنبيه لحرفٍ ساقط في غالب طبعات زاد المستقنع وشروحه وفروعه — عبد العزيز بن حمد بن إبراهيم الزيدان
- استعمال «الكاف» الجارَّة في لسان الفقهاء -الروض المربع أنموذجاً- — سعود بن منصور بن عبد العزيز السماري
- القول المُوفَّقُ في ترجمة الإمام المُوَفَّق — د. محمد طارق علي الفوزان
- إسهامُ علماء الحنابلة -رحمهم الله- في التأليف في السيرة النبويّة — د. فلاح بن صالح النمش الديحاني
- النُّسّاخ الحنابلة في الكويت — محمد الحميدي حمود المطيري

المجلة مكشفة و متاحة ضمن قواعد دار المنظومة DAR ALMANDUMAH
تتوفر النسخة الرقمية عبر موقعنا: rakaezcenter.com
رقم المعيار الدولي للدوريات ISSN: 2958 - 5015

• تصدر مرتين سنويًا •
عن مركز ركائز للبحوث والدراسات

ركائز للدراسات والبحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

للمشاركات

ترسل البحوث والمقالات باسم رئيس التحرير

عبر البريد الالكتروني

Alhanbali.mag@gmail.com

للتواصل

Rakaezcenter.com

@alhanbali_mag

مركز ركائز للبحوث

٠٠٩٦٥ ٥٠٦٧٤٥٣٣

الرقم التسلسلي القياسي الدولي للدوريات:

ردمد النسخة الورقية: ISSN: 2958 - 5015

ردمد النسخة الرقمية: ISSN: 2958 - 5023

المجلة مكشفة ومتاحة ضمن قواعد دار المنظومة

تتوفر النسخة الرقمية عبر موقعنا: **Rakaezcenter.com**

توزيع

ركائز للنشر والتوزيع

دار ركائز للنشر والتوزيع

rakaez.kw@gmail.com @dar_rakaezkw

٠٠٩٦٥ ٥٠٦٧٤٥٣٣

يمكن الشراء عبر الموقع الالكتروني

Rakaezkw.com

دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

هاتف: ٠٠٩٦٦ ٥٤٤٨٩٦٦٥٤

DARATLAS.SA @dar_atlas

daratlas١@gmail.com

السعر

الكويت:	٢	دينـاران
السعودية:	٢٥	ريـــالاً
بما يعادل:	٧	دولار أمريكي

لتحميل المجلة بصيغة PDF

رقم الترخيص: ٣٣٧٥٠ / ٢٠٢٣

ترخيص سجل تجاري: ٤٧٨٩٩١

ترخيص الإعلام رقم ملف: ٥٥٢

تعبر المواد المقدمة للنشر عن آراء مؤلفيها، ويتحمل أصحابها مسؤولية صحة المعلومات ودقتها

موضوعات العدد الرابع

القسم الأول: النصوص المحققة

قاعدةٌ في آداب السَّفَر لأبي بكر بن داودَ الصالحيِّ الحنبليِّ (ت: ٨٠٦هـ) ١٠
تحقيق: د. إبراهيم بن ثواب بن معيض السُّلَميِّ

الهديّة إلى المسائل الخَفيّة لجمال الدين يوسف بن حسن الملقب بابن الـمَبْرَدِ (ت: ٩٠٩هـ) ٥٤
تحقيق: حسين بن مانع بن حسين القحطانيِّ

القسم الثاني: البحوث الدراسات

التدوينُ الفقهيُّ عند طبقة المتقدِّمين من الحنابلة ٧٠
عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين

قواعد عملية في التصحيح والترجيح والتعليق على الأقوال الحنبلية ١٢٤
أحمد بن ناصر بن سعد القعيمي / حمزة بن مصطفى محمد يعقوب

تحرير المسألة الفقهيّة وتطبيقاتُه في المذهب الحنبليِّ ١٦٨
د. حسن محمد حسن أحمد (ابن أبي كوع)

استفادة المصنِّفات الأصوليّة الحنبليّة مِن «الإحكام في أصول الأحكام» للآمديِّ ٢٣٢
حليم بن منصور بن قدور مدبر

الموازنةُ بين مُختصَرات الروضة الأصوليّة: «التلخيص والمُختصَر والتذكِرة» المُقدِّمات الأصوليّةُ أُنموذَجًا ٢٧٨
أحمد سويلم بخيت الحربي

الذُّخر الحرير للبَعليِّ (دراسةٌ موازنةٌ مع أصلَيْه: التحبير للمرداويِّ، وشرح الكوكب المنير لابن النجار) ٣٢٢
بلال بن صالح بن محمد الهَوساوي

القسم الثالث: المقالات والمتفرقات

منهجُ فِقهِ السَّلَفِ ٣٧٢
د. عبد الله بن صالح بن محمّد العُبَيْد

تنبيه لحرفٍ ساقط في غالب طبعات زاد المستقنع وشروحه وفروعه ٤٠٢
عبد العزيز بن حمد بن إبراهيم الزيدان

استعمال «الكاف» الجارَّة في لسان الفقهاء -الروض المربع أنموذجًا- ٤٠٨
سعود بن منصور بن عبد العزيز السماري

القول المُوَفَّقُ في ترجمة الإمام المُوَفَّق ٤١٦
د. محمد طارق علي الفوزان

إسهامُ علماء الحنابلة ﷺ في التأليف في السيرة النبويّة ٤٣٦
د. فلاح بن صالح النمش الديحاني

النُّسّاخ الحنابلة في الكويت ٤٤٦
محمد الحميدي حمود المطيري

التدوين الفقهي
عند طبقة المتقدمين من الحنابلة

إعداد القاضي

عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين

- **قاضي** تمييز -سابقًا- بمحكمة التمييز بالرياض المملكة العربية السعودية.
- **عضو** هيئة كبار العلماء -سابقًا- بالمملكة العربية السعودية.
- **عضو** اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والفتوى -سابقًا- بالمملكة العربية السعودية.
- **من أبرز الأعمال العلمية المنشورة:** (توصيف الأقضية) ثلاثة أجزاء، (الفتوى في الشريعة الإسلامية) جزآن، (أحكام الدعوى القضائية)، (تسبيب الأحكام القضائية)، (الكتاب الفقهي)، (المهارة الفقهية)، (التحقيق في الجريمة: إجراءاته وتوصيف وقائعه وتسبيب قراره)، (التحكيم في الشريعة الإسلامية)، (حاشية على كتاب القضاء من الروض المربع).
- **ومن البحوث المنشورة:** (أدلة شرعية الأحكام وأدلة وقوعها) بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العدد ٣٧)، (جهود القضاء السعودي في إنماء الفقه البيئي) بحث منشور في المجلة العربية للفقه والقضاء بجامعة الدول العربية (العدد ٢٧)، (حقيقة تغير الفتوى وأسبابه) بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية، الصادرة من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (العدد ١١٧).
- طريقة التواصل: alkhastalmkbt@gmail.com

التدوين الفقهي عند طبقة المتقدمين من الحنابلة

ملخص البحث

عنوان البحث: التدوين الفقهي عند طبقة المتقدمين من الحنابلة.

موضوعه: تأريخ الفقه الحنبليِّ.

هدف البحث: تحقيق سير تدوين الفقه الحنبليِّ عند المتقدمين من الحنابلة منذ الإمام أحمد حتى وفاة الحسن بن حامد.

منهج البحث: المنهج الاستقرائيُّ والاستنتاجيُّ، فالأوّلُ استُخدِمَ لجمع المادّة العلميّة، والثاني في استخلاص النتائج واستنباطِها.

أهم النتائج: أن فقه الإمام أحمد قد نُقِلَ عنه وتناقلَتْه أجيالُ علمائه بأوثق الطرق وأدقِّها، وتعاهَدَه علماء الطبقة الأولى بالترجيح والتصحيح، حتى وصل إلى الطبقات التالية موفورًا.

أهم التوصيات: العناية ببقية مسيرة الفقه الحنبلي بعد الطبقة الأولى إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: طبقة المتقدمين من الحنابلة، تدوين فقه أحمد، أثر تدوين فقه أحمد.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا، ومِن سيّئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إلهَ إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسولُه، ﷺ تسليمًا كثيرًا.

أمّا بعدُ:

فلتدوين العلوم أهميّةٌ كبيرةٌ، ومكانةٌ عظيمةٌ؛ إذ تُبيِّنُ كيف نما العلمُ، وبُنِيَتِ الفروعُ على أصولها حتى تم البناءُ، وأثمرَتْ تلك الفروعُ عن أصولها، وحِفظُ العلوم وتسهيلُها على طالبيها والمنتفعينَ بها.

والفقه الإسلاميُّ -ومنه الفقه الحنبليُّ- شجرةٌ قد غُرِسَتْ أصولُها وشيءٌ من فروعها في الكتاب والسنّة، ثم تتابَعَتْ فروعُها عن تلك الدوحة الكبيرة من الأصول والفروع بالتأصيل والتفريع، وصَحِبَ ذلك تدوينُ المسائل الفقهيّة منذ عهدِ النبيِّ ﷺ في صحائفَ مِن بعض الصحابة، حتى نشأت المذاهبُ الفقهيّةُ، بدايةً مِن مذهب أبي حنيفةَ (ت:١٥٠هـ)، فمالكٍ (ت:١٧٩هـ)، فالشافعيِّ (ت:٢٠٤هـ)، فأحمدَ (ت:٢٤١هـ)، عليهم رحمةُ الله، ولكلِّ مذهبٍ فقهاؤُه ورجالُه الذين شاركوا في تدوينه حتى صار اليوم في مدوَّناتٍ فقهيّةٍ مُشتهَرةٍ هي مرجعٌ في التأهيل والتدريس الفقهيِّ، والقضاء والفُتيا، وعُدّةً للباحثين في بحوثهم ودراساتهم الفقهيّة، كما يَكشِفُ التدوينُ الفقهيُّ بناءَ الفقه وأصوله منذ عهد النبيِّ ﷺ إلى يومنا هذا بما يدفَعُ فِريةَ استمدادِ الفقه أو ترتيبه مِن مدوَّنات غيرِ إسلاميّة.

ومذهب الإمام أحمد هو أحد تلك المذاهب الفقهيّة العُظمى في دوحة الفقه الإسلاميِّ؛ لذا أحببتُ المُشاركةَ في بيان تدوينِه منذ عهد مؤسِّسه الإمامِ أحمدَ إلى آخِرِ طبقةِ المتقدِّمينَ من علماء هذا المذهبِ، التي تنتهي بوفاة الحسنِ بن حامدٍ (ت:٤٠٣هـ) والتي تُعَدُّ فترةَ استواء تدوين فقه الإمام أحمد مُرتَّبةً مسائلُه على الكُتب والأبواب.

وأنبِّهُ إلى أنّ ما يجده القارئ في البحث مِن نُقولٍ ومعانٍ مُكرَّرةٍ فإنّ ذلك عند مناسبتِه -كتكرُّرِ

موضع الاستئناسِ به- والمُكَرَّرُ يحلو عند ذلك، كما في المواعظ والقَصَصِ في القرآن الكريم[١]؛ ولذا قيل: «المُكَرَّرُ أحلى»[٢]، كما في ذلك تأكيدٌ للمعنى وتقويتُه، وبيان اعتناء مكرِّره به، فيتأكد تفحصُّه وتبيُّنُه[٣].

وقد انتظم الكلام عن هذا الموضوع في ستّة مباحثَ، هي:

المبحث الأول (التمهيد): مؤسِّس المذهب، ونشأتُه، وطبقاتُ المصنِّفينَ فيه، وفيه ثلاثة مطالبَ:

المطلب الأوّل: مؤسِّسُ مذهب الحنابلة.

المطلب الثاني: نشأةُ مذهب الحنابلة.

المطلب الثالث: طبقات المصنِّفينَ في مذهب الحنابلة.

المبحث الثاني: تدوين فقه الإمام أحمد في حياته.

المبحث الثالث: تدوين فقه الإمام أحمد مِن قِبَلِ تلامذته، وفيه مطلبانِ:

المطلب الأوّل: نظرةٌ عامّةٌ على مسائل الإمام أحمد المدوَّنة مِن قِبَلِ تلامذتِه.

المطلب الثاني: تدوين فقه الإمام أحمد مِن قِبَلِ تلامذته.

المبحث الرابع: تدوين فقه الإمام أحمد في الجامع لأبي بكر الخَلّال (ت:٣١١هـ).

المبحث الخامس: تدوين فقه الإمام أحمد بعد الجامع للخَلّال حتى نهاية طبقة المتقدِّمينَ.

المبحث السادس: أثر تدوين فقه الإمام أحمد على اشتهاره وانتشاره.

ثم ختمتُ البحثَ **ببيان أهم نتائجه.**

أسألُ اللهَ العونَ والتوفيقَ والسدادَ والقبولَ في القول والعمل، اللهم اغفر لي ولوالديَّ ولمشايخي، ولجميع مَن له فضلٌ عليَّ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتب

عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٣١-٢٣٦).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٣٦)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ لابن العماد الحنبلي (١٠/ ٣٦٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ٨٦، ١٣٧، ٣٨٠.

(٣) غياث الأمم في التياث الظلم ٥١٦.

المبحث الأول (التمهيد)

مؤسِّس المذهب، ونشأتُه، وطبقات المصنِّفينَ فيه

المطلب الأول

مؤسِّس مذهب الحنابلة

مؤسِّس المذهب هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبلٍ المازنيُّ الشيبانيُّ، وُلِدَ ببغدادَ عام ١٦٤هـ، وتُوُفِّيَ بها عام ٢٤١هـ، تلقّى العلم وهو ابن خمس عشرة سنة عن عدد من العلماء، منهم: أبو يوسف (ت:١٨٢هـ)، وهُشَيمُ بن بَشيرٍ الواسطيُّ (ت:١٨٣هـ) -وكان أكثرَهم مُلازَمةً له امتدّت أربع سنوات- وإسماعيلُ ابن عُلَيّةَ (ت:١٩٣هـ)، ووَكيعُ بن الجَرّاحِ (ت:١٩٧هـ)، وسُفيانُ بنُ عُيَيْنةَ (ت:١٩٨هـ) وغيرُهم كثيرٌ، وقد بلغ عددُ شيوخه الذين روى عنهم في المسند مئتينِ واثنينِ وتسعينَ[١]، قال ابن حمدانَ (ت:٦٩٥هـ): «مشايخُه أعيان السلفِ، وأئمّةُ الخَلَفِ»[٢].

وقد رَحَلَ إلى عددٍ من الأقطار: العراقِ، والحجازِ، وصنعاءَ، والشامِ، وكان مُحبًّا للكُتب، وجَمَعَ كتبًا كثيرةً -حُزِرَتْ يوم وفاته فبلغَتِ اثنَيْ عَشَرَ حِملًا وعِدلًا- ووعى ما فيها مِن آثارٍ وأخبارٍ وفتاوى، مع ذكاءٍ وحفظٍ، وكانت بغدادُ مُستَقَرَّه ومُقامَه، وفيها مات ودُفِنَ.

وقد جالس أحمدُ الشافعيَّ، واستفاد كلٌّ منهما مِن الآخَر[٣]، ولم يقرأ عليه، قاله ابنُ تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ)[٤].

وقيل: بل قرأ أحمدُ على الشافعيِّ الموطّأَ[٥]، وتتلمَذَ عليه[٦].

ولا تعارُضَ، فربّما كانت قراءتُه عليه تدارسًا للموطّأ، ومَن عَدَّه تلميذًا للشافعيِّ فمِن هذا الوجه، وعلى كلِّ حالٍ كان هذا أو ذاك فلا يضيرُ العالمَ استفادتُه مِن آخَرَ، ولا زال العلماء الكبار يتدارسون بينهم الكتبَ والمسائلَ، قال ابنُ أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «قال الفضلُ: جالَسَ أحمدُ

---

(١) نص على عدد شيوخه في المسند: عامر حسن صبري في كتابه (معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند) وقد ذكرهم فردًا فردًا.

(٢) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ٧٩، وانظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٠).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٥٢)، وينظر أيضًا: (١/ ٢٨١)، والكمال في أسماء الرجال (٢/ ١١٩).

(٤) منهاج السنة النبوية؛ لابن تيمية (٧/ ٥٣٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١/ ٢٠٨)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي القزويني ٢٣١.

(٦) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢٤-٣٢٥).

الشافعيَّ بمَكّةَ، فأخَذَ عنه التفتيقَ[١]، وكلامَ قريشٍ، وأخَذَ الشافعيُّ عن أحمدَ معرفةَ الحديث. وكلُّ شيءٍ في كتاب الزعفرانيِّ سفيانُ بنُ عُيَيْنةَ، إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ -بلا حَدَّثَنا- فهو عن أحمدَ بن حنبلٍ أخَذَه»[٢].

وقد استفاد الإمامُ أحمدُ ممّن تلقّى منهم العلمَ، وما جَمَعَه مِن كُتبٍ، فنال بذلك الفقهَ وأصولَه وقواعدَه، حتى قَوِيَتْ وعَلَتْ مَلَكَتُه، فاختَطَّ له في الفقه طريقًا مُؤَصَّلًا مَبنيًّا على القرآن، صريحًا أو مُستنبَطًا، والخبرِ عن النبيِّ ﷺ متى صحَّ وسَلِمَ مِن الشذوذ، ناهيك عمّا وَقَفَ عليه من فتاوى الصحابة؛ فإنه يُعمِلُها ما لم تتعارَضْ، فيُرَجِّحُ بينها بوجهٍ مُعتبَرٍ، وربّما كان له في المسألة رواياتٌ عند اختلافِ الصحابة، كما استفاد أحمدُ مِن فتاوى التابعينَ وراعاها، ثم إنّه اتّجَهَ إلى الرأي والقياس متى لم يَجِدْ نصًّا ولا إجماعًا ولا قولَ صاحبٍ[٣].

وقد حَصَّلَ بذلك علمًا كثيرًا، يقول ابنُ تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «وحنبلٌ وأحمدُ بنُ الفرجِ كانا يسألانِ الإمامَ أحمدَ عن مسائل مالكٍ وأهلِ المدينةِ، كما كان يسألُه إسحاقُ بنُ منصورٍ وغيرُه عن مسائلِ سُفيانَ الثوريِّ وغيرِه، وكما كان يسألُه الميمونيُّ عن مسائلِ الأوزاعيِّ، وكما كان يسألُه إسماعيلُ بن سعيدٍ الشالَنْجيُّ عن مسائل أبي حنيفةَ وأصحابه»[٤].

قال ابن كثيرٍ (ت:٧٧٤هـ) عن الإمام أحمد: «وقد بَعُدَ صيتُه في زمانه، واشتُهِرَ اسمُه في شبيبته في الآفاق»[٥].

قال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «أحمد إمامٌ في ثمان خصالٍ: إمامٌ في الحديث، إمامٌ في الفقه، إمامٌ في القرآن، إمامٌ في اللغة، إمامٌ في السنّةِ، إمامٌ في الزهد، إمامٌ في الوَرَع، إمامٌ في الفقر»[٦].

(١) أي تفتيق الكلام، ومعناه: تقويمه وتنقيحه. [تاج العروس ٢٦/ ٢٧٦]، فقد أخذ عنه تقويم اللغة وتهذيبها ومعرفة دقائقها وخفيّ معانيها، فإن الشافعي كان مبرّزًا فيها.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٥٢)، وكتاب الزعفراني -هو كتاب: الحجة للشافعي- وسمي بذلك؛ لأن الزعفراني قد رواه عن الشافعي، قال عياض (ت:٥٤٤هـ): «وكتب كتبه ورتبه هناك -أي في العراق- قوله القديم، وهو كتاب الزعفراني» [ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣/ ١٧٩)].

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٤-٥)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٦٤-٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧، ١٨٠، ١٨٨)، وإعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٩-٣٣).

(٤) جامع المسائل؛ لابن تيمية (٣/ ٤٠٢).

(٥) البداية والنهاية (١٤/ ٣٨٤).

(٦) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ٧٦، طبقات الحنابلة (١/ ٥)، وشرح هذه الصفات الثمان ابن أبي يعلى في الطبقات.

وكذا قال الشافعيُّ: «خرجتُ مِن بغدادَ وما خَلَّفتُ بها أحدًا أتقى، ولا أورَعَ، ولا أفقهَ، ولا أعلمَ مِن أحمدَ بن حنبلٍ»[١].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): «كان أحمد عظيمَ الشأنِ، رأسًا في الحديث، وفي الفقه، وفي التألُّهِ، أثنى عليه خَلقٌ مِن خُصومِه، فما الظنُّ بإخوانه وأقرانه؟! وكان مَهيبًا في ذات الله»[٢].

كل ذلك مع الاعتناء بهيئته من مَلبَسٍ وغيره، قال الميمونيُّ (ت:٢٧٤هـ): «ما أعلمُ أني رأيتُ أحدًا أنظفَ بَدَنًا، ولا أشَدَّ تعاهُدًا لنفسه في شاربه، وشَعَرِ رأسه، وشَعَرِ بَدَنِه، ولا أنقى ثوبًا بشِدّةِ بياضٍ مِن أحمدَ بن حنبلٍ»[٣].

وقد سُجِنَ وامتُحِنَ في القول بخَلْقِ القرآن، فصَبَرَ، وناظَرَ حتى انجَلَتِ الفتنةُ[٤].

وأما تلامذتُه: فهم كما يقول ابنُ حمدانَ (ت:٦٩٥هـ): «وأصحابُه خَلقٌ كثيرٌ، قال الشريف أبو جعفرٍ الهاشميُّ: لا يُحصيهم عددٌ، ولا يحويهم بلدٌ، ولعلهم مئةُ ألفٍ أو يزيدونَ»[٥].

فمنهم: مُهنّا بن يحيى الشاميُّ (ت:٢٤٨هـ)، وإسحاقُ بن منصورٍ الكوسَجُ المروزيُّ (ت:٢٥١هـ)، والبخاريُّ -صاحب الصحيح- (ت:٢٥٦هـ)، ومسلمٌ -صاحب الصحيح- (ت:٢٦١هـ)، وأبو بكر الأثرمُ (ت:٢٦١هـ)، وصالح ابن الإمام أحمد (ت:٢٦٦هـ)، وحنبلُ بن إسحاقَ -ابن عمِّ الإمام أحمد- (ت:٢٧٣هـ)، والميمونيُّ (ت:٢٧٤هـ)، وإسحاق بن إبراهيم بن هانئٍ (ت:٢٧٥هـ)، وأبو داود السِّجِستانيُّ -صاحبُ السنن- (ت:٢٧٥هـ)، وحربُ بن إسماعيل الكِرمانيُّ (ت:٢٨٠هـ)، وعبد الله ابن الإمام أحمد -راوي المُسنَدِ عن أبيه- (ت:٢٩٠هـ)[٦].

❁❁❁

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول ٨٨.
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٠٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٠٨).
(٤) ينظر بسط ذلك في: البداية والنهاية (١٤/ ٣٩٣-٤٠٥).
(٥) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ٧٩.
(٦) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨١-١٨٢)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧١)، والدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (١/ ٥٥-١٥٨).

المطلب الثاني

نشأةُ مذهب الحنابلة

كان الإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) مُتمكِّنًا مِن السنّة والآثار، وله كتاب (المُسنَدُ) مطبوعٌ[١]، ولقد كان الحديثُ وجمعُه وما يتعلَّقُ به همَّه الأوّلَ[٢]، وقد استوَتْ مَلَكةُ الإمام أحمد في الفقه بالاستنباط مِن الكتاب والسنّة، فهو كما يقول ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «يَعتمِدُ على كتابٍ ناطقٍ، أو خبرٍ مُوافِقٍ، أو قولِ صحابيٍّ جليلٍ صادقٍ، ويقدِّمُ ذلك على الرأي والقياس»[٣].

قال ابن القيِّم (ت:٧٥١هـ): «ومَن تأمَّلَ فتواه وفتوى الصحابة رأى مُطابَقةَ كلٍّ منهما على الأُخرى، ورأى الجميعَ كأنّها تخرُجُ مِن مشكاةٍ واحدةٍ»[٤].

وكان أحمد -مع أخذِه بأكملِ مناهج العلماء وأصحِّها- مُستقيًا وآخِذًا بالكتاب والسنّة، ينضافُ إلى ذلك كما يقول ابنُ حمدانَ (ت:٦٩٥هـ): «معرفتُه بهما، وبأقوال الأئمّة، وأحوالِ سَلَفِ الأُمّة، وتطلُّعُه على علوم الإسلام، وتضَلُّعُه مِن الأدلّة الشرعيّة والأحكام، ودينُه التامُّ، وعِلمُه العامُّ، والثناءُ عليه مِن أكابر العلماء، وشهادتُهم له بالإمامةِ والتقدُّم على أكثرِ القُدماء...»[٥].

قال قُتيبةُ بن سعيدٍ (ت:٢٤٠هـ): «لو أدرك أحمدُ بن حنبلٍ عصرَ الثوريِّ، ومالكٍ، والأوزاعيِّ، والليثِ بن سعدٍ، لكان هو المُقدَّمَ»[٦].

---

(١) شرع الإمام أحمد في جمع المسند، فكتبه في أوراق مفردة مفرقة في أجزاء منفردة، على نحو ما تكون المسودة [المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ١٠] ثم رَوَّاه لولده عبد الله نسخًا وأجزاءً، وكان يأمره أن يضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان [سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٢)] وظل ينظر فيه وينقحه إلى آخر حياته.
قال الذهبي عن مسند الإمام أحمد: «لعل الله يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه، ويحذف ما كرر فيه، ويصلح ما تصحف، ويوضح حال كثير من رجاله، وينبه على مرسله، ويوهن ما ينبغي من مناكيره، ويرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإن رتبه على الأبواب فحسن جميل، ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر، وعدم النية، وقرب الرحيل، لعملت في ذلك» سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٥)، وقد قام أحمد بن محمد شاكر بتحقيق أجزاء منه، وأدركته المنية قبل إكماله، وحققه كاملًا فريق علمي بإشراف شعيب الأرنؤوط، وطبع في (٥٠) مجلدًا منها (٥) للفهارس، كما رتبه عبد الرحمن البنا الساعاتي على أبواب الفقه، وشرَحَ غريبه، وطبع في (٢٤) جزءًا جعلت في (١٤) مجلدًا.
(٢) شرح مختصر الروضة (٣/ ٦٢٦).
(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٥).
(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٨-٢٩).
(٥) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي (٢٨٣-٢٨٤) تحقيق أبي جنة.
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٣)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ١٦٨)، وطبقات الفقهاء ٩١، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٥).

ومصادرُ فقه أحمد هي: النصوصُ مِن الكتاب والسنّة، والإجماعُ، وقولُ الصحابيِّ مُنفرَدًا أو عند اتفاقهم، فإن اختَلَفوا تخيَّر من أقوالهم أقربَها إلى الدليل مِن الكتاب والسنّة، ويعمَلُ بالحديث الضعيف، وليس المرادُ به المردودَ لضَعفِه، ولكنّه قسيمُ الصحيح الذي لم يَبلُغْ درجَتَه كالحديث الحَسَنِ، أو الحَسَنِ لغيره، ويُقَدِّمُ مثلَ هذه الأحاديثِ على القياس، ثم يَعمَلُ بالقياس[١].

ولأحمد اطّلاعٌ واسعٌ، فهو جبلٌ في حفظ السنّة، وآثار الصحابة - والتابعينَ، وفِقهِ مَن كان قبلَه من أهل العلم، فإذا تَحَدَّثَ بشيء من ذلك فإنّه ينصَبُّ في الحديث انصبابًا، يقول عليُّ بن عبد الصمدِ الطيالسيُّ (ت:٢٨٩هـ): «رأيتُ أحمد بن حنبل إذا سُئِلَ عن مسألةٍ يقول: قال إبراهيمُ[٢]، قال الشعبيُّ، قال فلانٌ، قال فلانٌ كذا، كأنه سيلٌ يَنزِلُ من السماء مِن حضور جوابه، والفهمِ، والحِفظِ»[٣]، ويقول ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «وحنبلٌ وأحمدُ بن الفرجِ كانا يسألانِ الإمامَ أحمدَ عن مسائل مالكٍ وأهل المدينة، كما كان يسألُه إسحاقُ بنُ منصورٍ وغيرُه عن مسائل سفيانَ الثوريِّ وغيرِه، وكما كان يسألُه الميمونيُّ عن مسائل الأوزاعيِّ، وكما كان يسأله إسماعيلُ بن سعيدٍ الشالَنْجيُّ عن مسائل أبي حنيفةَ وأصحابِه»[٤].

وكان الإمام أحمد مُطَّلِعًا على كتب محمد بن الحسن الشيبانيِّ (ت:١٨٩هـ) واستفاد منها، يقول سِبطُ ابن الجوزيِّ (ت:٦٥٤هـ): «قال إبراهيم الحربيُّ: قلت للإمام أحمد: مِن أين لك هذه المسائلُ الدِّقاقُ؟ قال: مِن كُتُبِ محمد بن الحسن»[٥]؛ لأنّ محمد بن الحسن وغيرَه ممّن سَبَقَ الإمامَ أحمدَ قد كَفَوْه بحصرِ المسائلِ وتصويرِها فكان مُتفرِّغًا للاجتهاد بتقرير الأحكام والاستدلال لها، مع كمال آلتِه وبراعتِه في العلوم الشرعيّة والعربيّة[٦].

واشتُهِرَ الإمام أحمد عند أهل العلم وطلابه، فقَصَدَه التلامذةُ للدرس، وغيرُهم للسؤال، فكان يقرِّرُ المسائلَ، ويُجيبُ السائلَ، وبَلَغَ عددُ مسائله التي أجاب عنها أكثرَ مِن ستين ألفَ مسألةٍ، تلقّاها عنه تلامِذتُه[٧].

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥٨-٦٧)، وط: عطاءات العلم، أصول مذهب الإمام أحمد ٣٥١، ٣٦٠، ٣٧٧.

(٢) **يعني**: النخعي.

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٢٨).

(٤) جامع المسائل؛ لابن تيمية (٣/ ٤٠٢).

(٥) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (١٣/ ١٣١)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٦)، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك (٩/ ١٨٩)، والنجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة (٢/ ١٣١).

(٦) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي؛ لابن حمدان ٧٤.

(٧) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب (١/ ٣٧٣).

وفي هذه المسائل كما يقول بكر أبو زيدٍ (ت:١٤٢٩هـ): «مِن الفقه والتعليل والتدليل ودِقّةِ النظر ما يُبهِرُ العقولَ، ويَرسُمُ للمتفقِّه طريقَ الفقه في الدين، واستنباطِ دقائقِ الأحكامِ مِن أدلّة التشريع»[١]؛ ولذلك كان فقه الإمام أحمد محلَّ إفادةٍ مِن الفقهاء ممّن عاصروه أو غيرِهم، قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «أبو زُرعةَ، وأبو حاتمٍ، وابنُ قُتَيْبةَ وغيرُ هؤلاء مِن أئمّة السلفِ والسنّة والحديثِ، وكانوا يَتفقَّهونَ على مذهب أحمدَ وإسحاقَ، يُقدِّمونَ قولَهما على أقوال غيرِهما»[٢].

وبهذا يظهر كيف نشأ الفقهُ الحنبليُّ على يدي مؤسِّسه الإمام أحمدَ، وأنّه اتّخَذَ الكتابَ والسنّةَ، ثم أقوالَ الصحابة مُعتَمَدًا؛ يأخُذُ بما ظهَرَ منها، ويَستنبِطُ بدقيق النظرِ الحِكَمَ مِن مكامِنها، ومطاوي ألفاظِها، ولَحَظَ فتاوى التابعينَ وتابعيهم، واستفادَ ممّن سبَقَه من الفقهاء، فجاء فِقهُه وقد احتوى على ما استَنبَطَه من الكتاب والسنّة وفِقهِ الصحابة، وما انتَخَبَه مِن فِقهِ التابعينَ، وجُلّةِ العلماء قبلَه، فكان من ذلك الفقهُ العظيمُ الذي حواه ما كَتَبَه عنه مُدَوِّنُو مذهبِه.

لقد مرَّ ظهورُ الفقه الحنبليِّ ونقلُه وتدوينُه حتى نهاية الطبقةِ الأُولى مِن فُقهائه بثلاثِ مراحلَ، هي:

المرحلةُ الأُولى: منذ ظهور الإمام أحمد وتصدّيه للاستنباط والفتوى والتدريس حتى وفاته عام ٢٤١هـ.

كان الإمام أحمدُ مُتمَكِّنًا مِن السنّة والآثار، وقد استوَتْ مَلَكَتُه في الفقه بالاستنباطِ، وكان مع أخذِه بأكمل مناهجِ العلماء وأصحِّها مُستَقيًا وآخذًا بالكتاب والسنّة، ومصادرِ الأحكامِ الأُخرى، واشتُهِرَ الإمامُ أحمدُ عند أهل العلم وطُلّابِه، فقَصَدَه التلامذةُ للدرس، وغيرُهم للسؤال، فكان يقرِّرُ المسائلَ، ويجيبُ السائلَ، وبلَغَتْ مسائلُه حوالي ستينَ ألفَ مسألةٍ، تلقّاها عنه تلامذتُه، وحُفِظَتْ عنه مسائلُ الفقهِ، ونقَلَها عنه طلبتُه[٣].

المرحلة الثانية: قيام تلامذة الإمام أحمد بفِقهِه.

لقد اهتَمَّ تلامذةُ الإمام أحمدَ بعدَه بتقرير فِقهِه، ونَشرِه، وتدوينِه، فمنهم مَن كان حَملُه له في الصدرِ، وآخرونَ دَوَّنوه في مُدوَّناتٍ فقهيّةٍ، فنشروا مذهبَ إمامهم تدريسًا وإفتاءً وتدوينًا، وممّن نَقَلَ فقهَ أحمد مكتوبًا مِن تلامذته أصحابُ المسائل، ومنهم: إسحاقُ بن منصورٍ الكَوسَجُ (ت:٢٥١هـ) وابنا الإمام أحمدَ: صالحٌ (ت:٢٦٦هـ)، وعبد الله (ت:٢٩٠هـ)، وأبو بكرٍ الأثرمُ (ت:٢٧٣هـ)،

(١) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب (١/ ٣٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٦/ ٢٣٢).
(٣) طبقات الحنابلة ١/ ١٥، الكتاب الفقهي ١٥٧-١٥٩.

وعبد الملك الميمونيُّ (ت:٢٧٤هـ)، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ بن هانئٍ (ت:٢٧٥هـ)، وأحمد بن محمدٍ المَرْوزيُّ (ت:٢٧٥هـ)، وأبو داودَ السِّجِستانيُّ -صاحبُ السنن- (ت:٢٧٥هـ)، وحَربٌ الكِرمانيُّ (ت:٢٨٠هـ).

ثم تلقّاها عنهم علماء المذهب في المرحلة التالية.

المرحلةُ الثالثةُ: قيام الخَلّال ومَن تلاه حتى نهاية طبقة المتقدِّمينَ بفقه الإمام أحمد.

جاء أحمد بن محمد بن هارون الخَلّالُ (ت:٣١١هـ) -وكان ممّن أدرك تلامذةَ الإمام أحمدَ -مِن فقهاء المذهب- وقد نَذَرَ نفسَه للعلم، فحلَّ وارتحَلَ مُتَتَبِّعًا مَن حَمَلوا علمَ أحمد -ومِن ذلك فِقهُه- ممّن سَمِعَ مسائلَ الإمام أحمد، أو سَمِعَ مَن سَمِعَها، وكتب الخَلّالُ ذلك في مُدوّنةٍ عُرِفَتْ بـ(جامع علوم الإمام أحمد)[١] قال ابنُ الجوزيِّ (ت:٥٩٧هـ): «كلُّ مَن تَبِعَ هذا المذهب يأخُذُ مِن كُتُبِه»[٢] فكان عملُه هذا نشرًا لمذهب الإمام أحمد، وعُمدةً لمن جاء بعده مِن فقهاء الحنابلة.

وأبو بكرٍ الخَلّالُ كما يقول محمد أبو زهرةَ (ت:١٣٩٤هـ): «في الفقه الحنبليِّ بمنزلةِ محمدٍ في الفقه الحنفيِّ، وبمنزلةِ سُحنونَ في الفقه المالكيِّ، وبمنزلة الربيع بن سُليمانَ في الفقه الشافعيِّ»[٣]، وواصَلَ المسيرةَ بعدَه تلامذتُه، ومنهم: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، المشهورُ بغُلامِ الخَلّال (ت:٣٦٣هـ).

وبعدَهم تلامذةُ غلام الخَلّال، ومنهم: الحسنُ بنُ حامدٍ (ت:٤٠٣هـ) وهو خاتمةُ طبقةِ المتقدِّمينَ مِن الحنابلة.

❁❁❁

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٢-١٣)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٦١٨.

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٣/ ٢٢٠-٢٢١).

(٣) ابن حنبل حياته وعصره-آراؤه وفقهه ١٨٥.

المطلب الثالث

طبقات المصنِّفينَ في مذهب الحنابلة

المصنِّفون في مذهب الحنابلة على طبقاتٍ، هي:

الطبقة الأولى:

وهي طبقة المتقدِّمينَ مِن المصنِّفينَ في مذهب الإمامِ أحمد، وتبدأُ هذه الطبقة مِن مؤسِّس المذهبِ الإمامِ أحمد (ت:٢٤١هـ) الذي أملى عددًا مِن مسائله على بعض طلّابه، وكَتَبَ بعضَ الكتب، مثلِ: (الصلاة) و (المناسك) و (الفرائض) و (الأشربة) وغيرِها[١].

ويَنتظِمُ في هذه الطبقة بعدَ الإمام أحمدَ طبقةُ تلامذته، وأصحابِ مسائلِه، ومنهم: الكَوسَجُ (ت:٢٥١هـ)، وابنا الإمام أحمد: صالحٌ (ت:٢٦٦هـ)، وعبد الله (ت:٢٩٠هـ)، وأبو داود السِّجِستانيُّ (ت:٢٧٥هـ)، وإسحاقُ بن إبراهيمَ بن هانئٍ (ت:٢٧٥هـ)، وحَربٌ الكِرمانيُّ (ت:٢٨٠هـ)، وغيرهم على ما يأتي بيانُه في المبحث الثالث.

كما يَنتظِمُ في هذه الطبقة: أحمدُ بنُ محمدٍ الخَلّالُ (ت:٣١١هـ) صاحبُ جامع علوم الإمام أحمد، والخِرَقيُّ (ت:٣٣٤هـ) صاحب المُختصَرِ، وعبد العزيز بن جعفرٍ المشهورُ بغُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ) صاحب الشافي وزاد المسافرِ، وخاتمةُ هذه الطبقة الحسنُ بنُ حامدٍ (ت:٤٠٣هـ).

الطبقة الثانية:

وهي طبقة المتوسِّطينَ، وتأتي بعد الطبقة الأولى مِن فقهاء الحنابلة، وتبدأُ هذه الطبقة من محمّد الهاشمي (ت: ٤٢٨هـ) صاحب الإرشاد.

وينتظم في هذه الطبقة جملة من فقهاء المذهب، منهم: القاضي أبو يعلى (ت: ٤٥٨هـ) -شيخ الطبقة الثانية- وله التعليقة أو الخلاف الكبير، والسّرّاجُ (ت:٥٠٠هـ)، وأبو الخَطّابِ (ت:٥١٠هـ)، وابنُ عَقيلٍ (ت:٥١٣هـ)، وابنُ قُدامةَ (ت:٦٢٠هـ)، ومحمد الخضر بن تيميّةَ (ت:٦٢٢هـ)، والمجدُ ابن تيميّةَ (ت:٦٥٢هـ)، وشيخ الإسلام ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ)، وتلميذُه ابنُ القيِّمِ (ت:٧٥١هـ)، والشمس ابنُ مُفلِحٍ (ت:٧٦٣هـ) صاحبُ الفروعِ، وابنُ رَجَبٍ (ت:٧٩٥هـ)، وخُتِمَتْ هذه الطبقةُ ببُرهانِ الدين بنِ مُفلِحٍ (ت:٨٨٤هـ) صاحبِ المُبدِعِ في شرح المُقنِعِ.

(١) مناقب الإمام أحمد؛ لابن الجوزي ٢٤٨، سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢٧-٣٢٩)، والمدخل المفصل (٢/ ٦١٨).

وعلماء هذه الطبقة شارَكوا فيما حَرَّروه مِن المصنَّفات الفقهيّة في تهذيب كلامِ المتقدِّمينَ، ومَهَّدوا قواعدَ المذهبِ، يقولُ المَرْداويُّ (ت:٨٨٥هـ): «فإنهم هَذَّبوا كلامَ المتقدِّمينَ، ومَهَّدوا قواعدَ المذهب بيقينٍ»[(١)].

الطبقة الثالثة:

وهي طبقةُ المتأخِّرينَ، يتقدَّمُهم مُنَقِّحُ المذهب، ومُحَرِّرُ رواياته أبو الحسنِ علاءُ الدين المَرْداويُّ (ت:٨٨٥هـ)[(٢)].

ويَنتظِمُ في هذه الطبقة جملةٌ مِن فقهاء المذهب، منهم: يوسفُ بن عبد الهادي (ت:٩٠٩هـ)، والشويكيُّ (ت:٩٣٩هـ)، والحَجّاويُّ (ت:٩٦٨هـ)، ومحمدٌ الفُتوحيُّ الشهير بابنِ النّجّار (ت:٩٧٢هـ)، ومرعيٌّ الكَرميُّ (ت:١٠٣٣هـ)، ومنصورٌ البُهوتيُّ (ت:١٠٥١هـ) شارح الإقناعِ، وزادِ المُستقنِعِ، ومُنتهى الإراداتِ.

وتَبِعَهم آخرونَ على منهجِهم منهم: مصطفى الرُّحَيْبانيُّ (ت:١٢٤٣هـ) صاحبُ مطالبِ أُولي النُّهى شرح غاية المُنتهى، وإبراهيم بن ضويانَ (ت:١٣٥٣هـ) صاحب منار السبيل في شرح الدليل.

❁❁❁

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/ ١٧)، وتصحيح الفروع (١/ ٥٠).

(٢) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب (١/ ١٣٥).

المبحث الثاني

تدوين فقه الإمام أحمد في حياته

لقد كان الإمامُ أحمدُ مُلِمًّا بالفقه إلمامَه بالحديث، وكان -رحمه الله- يَنهى عن كتابة الفقه عنه، ولكنّ ذلك النَّهيَ العامَّ لم يكن يَعزِمُ عليه في الحالات الخاصّة، ممّا يَكتُبه هو أو يُمليه في وقائعَ خاصّةٍ، أو يُكتَبُ عنه، أو يُعرَضُ عليه لمُراجعته مِن الفتاوى والأحكام المنسوبة إليه، وبيانُ ذلك حَسَبَ الآتي:

١- ما كَتَبَه الإمامُ بنفسه:

فقد كتب الإمام أحمدُ فتاوى بخَطِّه جوابًا على السائلينَ، مِن ذلك ما ذكره أبو بكرٍ الخَلّالُ (ت:٣١١هـ) قال: «أخبَرَني الحسينُ بن بَشّارٍ المُخَرِّميُّ قال: سألتُ أحمد بن حنبلٍ عن مسألة في الطلاق فقال: إنْ فَعَلَ حَنِثَ، فقلتُ: يا أبا عبد الله اكتُبْ لي بخَطِّكَ، فكتَبَ لي في ظهرِ الرُّقعةِ، قال أبو عبد اللهِ: إنْ فَعَلَ حَنِثَ»[(١)]، ومما كَتَبه الإمامُ كُتُبَه: (الصلاةُ)، و(المناسكُ)، و(الفرائضُ)، و(الأشربةُ) وغيرُها[(٢)].

٢- ما أملاه بنفسه:

فقد أملى الإمامُ أحمدُ فتاوى جوابًا على أسئلة السائلينَ، ومِن ذلك ما نَقَلَه ابنُ أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ) عن أبي بكرٍ الخَلّال (ت:٣١١هـ) أنّه قال: «وفي مسائل الميمونيِّ شيءٌ كثيرٌ يقولُ فيها: قرأتُ على أبي عبد اللهِ كذا وكذا، فأملى عليَّ كذا، يعني: الجوابَ»[(٣)].

٣- ما عُرِضَ عليه وأجازه:

فقد دوَّنَ إسحاقُ بن منصور الكَوسَجُ المروزيُّ (ت:٢٥١هـ) -وكان عالمًا فقيهًا- عن الإمام أحمد مسائلَ في الفقه، وبَلَغَه وهو في خُرَسانَ أنّ الإمامَ أحمد رَجَعَ عنها[(٤)]، فجَمَعَ الكَوسَجُ تلك المسائلَ في جِرابٍ، وحَمَلَها على ظهرِه، وخرَجَ راجِلًا إلى بغدادَ وهي على ظهرِه، وعرَضَ ما كَتَبَه

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢).

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٢٤٨، سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢٧-٣٢٩)، والمدخل المفصل (٢/ ٦١٨)، وانظر سردًا لآثار الإمام أحمد في مقدمة تحقيق مسائل الكوسج (١/ ١١٧-١٢٤).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٤)، وسيأتي الحديث عن مسائل الميموني في المبحث التالي.

(٤) ينظر خبر رجوعه في: مناقب الإمام أحمد ٢٣٥.

على أحمد في كلِّ مسألةٍ استفتاه فيها، فأقَرَّ بها ثانيًا، وأُعجِبَ أحمدُ بذلك[١]، وسيأتي الحديث عن مسائل الكَوسَجِ في المبحث التالي (الثالث).

٤- ما كَتَبَه تلامذتُه بمشهدٍ منه وإقرارٍ لذلك:

فقد كان الطلّابُ يسألونَ الإمامَ أحمدَ، ويكتبون ما يُجيبُ به، بمَرْأًى منه ومَشهَدٍ، لا يُنكِرُ عليهم ذلك، قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «وقال الميمونيُّ: سألتُ أبا عبد الله عن مسائل فكَتَبتُها، فقال: أيشٍ تَكتُبُ يا أبا الحسنِ؟ فلولا الحياءُ منك ما تركتُك تَكتُبُها»[٢].

كلُّ ما وَرَدَ في هذا المبحثِ، وما يَرِدُ في المبحث الثالث لا يُبعَدُ منه ما حَفِظَه تلامذتُه في صدورِهم، ودَوَّنَه عنه ناقلو المذهبِ مِن أبي بكرٍ الخَلّال (ت:٣١١هـ) وغيره، كما سيأتي في المبحث الرابع، ممّا كَوَّنَ في مجموعِه مُدَوَّنةَ فقه الإمامِ أحمدَ، وكان مادّةً في تأصيل المذهبِ، والبناءِ والتفريعِ عليها لمَن ألّفوا في مذهب أحمدَ، أو نَقَلوا عنه.

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١١٤).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٤).

المبحث الثالث

تدوين فقه الإمام أحمد من قبل تلامذته

المطلب الأول

نظرةٌ عامّةٌ على مسائل الإمام أحمد المُدوَّنةِ مِن قِبَلِ تلامذتِه

لقد تتلمَذَ على الإمام أحمد جمعٌ غفيرٌ مِن العلماء، وكان منهم مَن جَمَعَ فِقهَه، وقد بلغ أصحابُ المسائل حوالي مئةٍ ونَيِّفٍ وعشرينَ نفسًا مِن أصحاب الإمام[١].

وقد تداوَلَ علماءُ الحنابلة هذه المسائلَ منذ زمنٍ مُبكِّرٍ، تحديثًا وإقراءً وروايةً، فكان بعضُ ناقليها يُحَدِّثُ بها كما في مسائل صالح ابن الإمام أحمد (ت:٢٦٦هـ) قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ) في ترجمة محمد بن بَشّارٍ (ت:٣١٣هـ): «وكان قد سَمِعَ جميعَ مسائل صالحٍ لأبيه أحمدَ مِن صالحٍ، وحَدَّثَ بها، فسَمِعَها مِن ابن بَشّارٍ جماعةٌ، منهم أبو حفص بن بدر المغاليُّ، وأحمدُ البَرمَكيُّ، وغيرُهم»[٢]، وحَدَّثَ الحسنُ بن حامدٍ (ت:٤٠٣هـ) عن شيخه غُلامِ الخَلاّل (ت:٣٦٣هـ): «بمسائلِ الأثرمِ، وصالحٍ، وعبد اللهِ»[٣]، وغير ذلك ممّا يطولُ ذِكرُه.

كما نَقَلَ عن هذه المسائل بعضُ العلماء الذين اعتَنَوْا بنقل الخلافِ العالي، كالتِّرمِذيِّ (ت:٢٧٩هـ) في سُننِه، قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «يجمَعُ التِّرمذيُّ قولَ أحمدَ وإسحاقَ؛ فإنّه روى قولَهُما مِن مسائلِ الكَوسَجِ»[٤]، وكمحمد بن نصرٍ المروزيِّ (ت:٢٩٤هـ) في كتابه: اختلاف الفقهاء، وابنِ المُنذِرِ (ت:٣١٨هـ) في كتبه مِن الأوسطِ والأشرافِ وغيرِهما[٥].

والمسائلُ المرويّةُ عن الإمام أحمد مِن قِبَلِ تلاميذه؛ نظرًا لأنّها لا تقتصِرُ على الفقه، بل يَشتمِلُ بعضُها على الجَرحِ والتعديلِ، ومعرفةِ الرجال، وعِلَلِ الحديث وغيرِها مِن الفنون، فقد استفاد منها

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٧، ٢/ ١٧١)، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٢/ ٢٧٧)، والمدخل المفصل (١/ ٤٠٦)، ومصطلحات الفقه الحنبلي لسالم الثقفي (٢٦٤-٢٩٨).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٥٨).

(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ١١٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٣٢).

(٥) ينظر: ما يأتي في مسائل الكوسج في المطلب الثاني من هذا المبحث.

أهلُ العلم، كلٌّ في تخَصُّصِه[١].

وبعض أصحاب هذه المسائل ممّن اعتنى بنقل الخلاف بين الإمام أحمدَ وغيرِه، كما فَعَلَ الكَوسَجُ؛ فقد نَقَلَ فقهَ الإمام إسحاقَ بن راهَوَيهِ (ت:٢٣٨هـ) في هذه المسائل، وقارَنَه بفقه الإمام أحمدَ، وبهذا يُعرَفُ سِرُّ اقتران قولِ الإمامينِ أحمدَ وإسحاقَ في كتب الخِلافيّاتِ؛ حيث إنّها نَقَلَتْ ذلك مِن مسائل الكَوسَجِ مُباشَرةً، أو مِن الكتب التي نَقَلَتْ أقوالَهُما كسُنن التِّرمِذيِّ[٢].

وهذه المسائل فيها ما هو خالصٌ في الفقه، أو معه شيءٌ يسيرٌ مِن مسائل العلم الأُخرى، ومنها ما لم يَخلُصْ للفقه بل معه غيرُه من فنون العلم الشرعيِّ، وإن كان الفقهُ جِلَّها ففيها مع الفقه مسائلُ متنوِّعةٌ من التفسير، والحديث، والآثار، وشرح معانيه، والغريب، والعقيدة، وأصول الفقه، وغيرِها[٣].

وممّا هو خالصٌ في الفقه إلا شيئًا يسيرًا مِن غيره: مسائلُ عبد الله بن أحمد (ت:٢٩٠هـ)؛ فإنّ المُطَّلِعَ عليها يَجِدُها خالصةً في الفقه سوى أربعِ صفحاتٍ وبعضِ الصفحة في نهاية هذه المسائل، عَنوَنَ لها بـ (بابُ طاعة الرسول)[٤]، وممّا هو غيرُ خالصٍ في الفقه وإنْ كان جِلُّه الفِقهَ مسائلُ أبي الفضل صالحِ بن أحمدَ (ت:٢٦٦هـ) فعدَدُها (١٧٥٦) مسألةً؛ الفقهيّةُ منها (١٣١٣) مسألةً، وما عداها فهي في فنونِ العلم الأُخرى[٥].

وأصحاب مسائل الإمام أحمد منهم مَن يرتِّبُها على الأبواب الفقهيّة، كما فعل عبد الله ابن الإمام أحمد، والأثرمُ، على ما سيأتي بيانه في موضعه[٦]، ومنهم مَن لم يرتِّبْها على الأبواب الفقهيّة، ولم يُمَيِّزِ المسائل الفقهية عن غيرها كما فعل صالح ابن الإمام أحمد، وأحمد بن مَنيع بن عبد الرحمن البغويُّ (ت:٢٤٤هـ)؛ فإنّ مسائلَهما غير مرتّبةٍ على الأبواب[٧].

وقد نَقَلَ مسائل الامام أحمد خلقٌ كثيرٌ مِن أهل العلم والفضل ممّن هم أعيانُ البلدان وأئمّة الأزمان، وأثنى ابنُ أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ) على أصحاب مسائل الإمام أحمد، وعَدَّ جملةً منهم،

(١) مقدمة تحقيق مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح ٢٠.
(٢) مقدمة تحقيق مسائل الكوسج (١/ ٢٢٧).
(٣) مقدمة فضل الرحمن دين محمد لتحقيق: مسائل الأمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٩٠-١٠١).
(٤) ينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله بن أحمد (٤٥٠-٤٥٥).
(٥) ينظر: مقدمة تحقيق مسائل الإمام أحمد لابنه صالح، لفضل الرحمن دين محمد ٩٠.
(٦) ينظر: مسائلهما في المطلب الثاني من هذا المبحث.
(٧) ينظر: مقدمة تحقيق مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبو الفضل صالح (١/ ٩٩-١٠١)، وينظر مسائل صالح في المطلب الثاني من هذا المبحث.

فهو يقول: «وأمّا نَقَلةُ الفقه عن إمامنا أحمد فهم أعيانُ البلدان، وأئمّة الأزمان، منهم: ابناه صالحٌ وعبدُ الله، وابنُ عمِّه حنبلٌ، وإسحاقُ بن منصورٍ الكَوسَجُ المروزيُّ، وأبو داود السِّجِستانيُّ، وأبو إسحاق إبراهيمُ الحربيُّ، وأبو بكرٍ الأثرَمُ، وأبو بكرٍ المروزيُّ، وعبدُ الملِكِ الميمونيُّ، ومُهَنّا الشاميُّ، وحَربٌ الكِرمانيُّ، وأبو زُرعةَ وأبو حاتمٍ الرازيّانِ، وأبو زُرعةَ الدمشقيُّ، ومُثنّى بن جامعٍ الأنباريُّ، وأبو طالبٍ المِسكانيُّ، والحسنُ بن ثوابٍ، وابنُ مُشَيشٍ، وابن بَدِينَا الموصليُّ، وأحمد بن القاسم، والقاضي الرَّقِّيُّ، وأحمد بن أصرَمَ المُزَنيُّ، وعلى بن سعيدٍ النَّسَويُّ، وأبو الصقر، والبُرْزاطيُّ، والبَغَويُّ، والشالَنْجيُّ، وعبد الرحمن المتطبِّبُ، وأحمد ابن الحسن الترمذيُّ، وأحمد بن أبى عبدةَ، وأحمد بن نصرٍ الخَفّافُ، وأحمد ابن واصلٍ المُقري، وأحمد بن هشامٍ الأنطاكيُّ، وأحمد بن يحيى الحلوانيُّ، وأحمد بن محمد الصائغُ، وأحمد بن محمد بن صَدَقةَ، وهم مئةٌ ونَيِّفٌ وعشرونَ نفسًا»[(١)].

وفي التعامل مع هذه المسائل والروايات يقول الحسنُ بنُ حامدٍ (ت:٤٠٣هـ) -أحد فقهاء المذهب ومُفتيهم والمصنِّفينَ فيه- في الناقلين عن أحمد مِن أصحاب مسائله: «اعلَمْ -عصَمَنا الله وإيّاك من كلِّ زَلَلٍ- أنّ الناقلينَ عن أبي عبد الله ﷺ -ممّن سَمَّيْناهم وغيرِهم- أثباتٌ فيما نَقَلوه، وأُمناءُ فيما دَوَّنُوه، وواجبٌ تَقَبُّلُ كلِّ ما نقلوه، وإعطاءُ كلِّ روايةٍ حَظَّها على موجَبِها، ولا تُعَلُّ روايةٌ وإنِ انفرَدَتْ، ولا تُنفى عنه وإنْ عَزَبَتْ، ولا يُنسَبُ إليه في مسألة رجوعٌ إلا ما وُجِدَ ذلك عنه نصًّا بالصريح (وإنْ نُقِلَ: كنتُ أقولُ به، وترَكْناه) وإنْ عَرِيَ عن حدِّ الصريحِ في التركِ والرُّجوعِ أُقِرَّ على موجَبِه، واعتُبِرَ حالُ الدليلِ فيه؛ لاعتقاده، بمثابة ما اشتُهِرَ مِن روايتِه»[(٢)].

وهذا في الجملة، فلا يعني ذلك تركَ الترجيح بينها مِن جهة طريق روايتِها إذا قام مُقتَضٍ لذلك، يقولُ ابن القيِّم (ت:٧٥١هـ) في منهج أصحاب الأئمّة الأربعة عامّةً في النقل عنهم: «كلُّ طائفةٍ منهم تَقبَلُ ما نُقِلَ إليهم عن إمامِهم مِن روايةِ مَن كان أخصَّ به، وأكثرَ مُلازَمةً له، وأعلَمَ بقوله وفتواه مِن غيره، وإنْ كان لا يُدفَعُ الآخَرُ عن علمِه وثقتِه وصِدقِه»[(٣)]، ثم قال في منهج أصحاب الإمام أحمد في النقل عنه: «أصحابُ أحمدَ إذا انفرَدَ راوٍ عنه بروايةٍ، تكَلَّموا فيها، وقالوا: تَفَرَّدَ بها فلانٌ، ولا يكادون

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٧).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧٤).

ومن الكتب المعاصرة في رجعات الإمام أحمد: (رجعات الإمام أحمد الفقهية في العبادات) لعلي بن ناصر الشلعان، و(رجعات الإمام أحمد الفقهية في غير العبادات) لعبد المجيد بن إبراهيم بن خنين، وهما مطبوعان.

(٣) الفروسية المحمدية ٢٢١.

يجعلونَها روايةً؛ إلا على إغماضٍ، ولا يجعلونها مُعارِضةً لروايةِ الأكثرينَ عنه، وهذا موجودٌ في كُتُبِهم، يقولون: انفرَدَ بهذه الرواية أبو طالبٍ، أو فلانٌ، لم يروها غيره.

فإذا جاءت الروايةُ عنه عن غير عبد الله، وصالحٍ، وحنبلٍ، وأبي طالبٍ، والميمونيِّ، والكَوسَجِ، وابنِ هانيٍ، والمروذيِّ، والأثرمِ، وابن القاسم، ومحمد بن مُشَيشٍ، ومُثنّى بن جامعٍ، وأحمدَ بنِ أصرَمَ، وبشرِ بن موسى، وأمثالِهم مِن أعيان أصحابه؛ استغرَبُوها جِدًّا، ولو كان الناقل لها إمامًا ثبتًا، ولكنّهم أعلى توَقِّيًا في نقلِ مذهبِه، وقبولِ روايةِ مَن روى عنه مِن الحُفّاظِ الثِّقاتِ، ولا يتقيَّدون في ضبط مذهبه بناقلٍ مُعَيَّنٍ، كما يفعلُ غيرُهم من الطوائف، بل إذا صَحَّتْ لهم عنه روايةٌ حَكَوْها عنه، وإنْ عَدُّوها شاذةً، إذا خالَفَتْ ما رواه أصحابُه»[(١)].

ينضاف إلى الترجيح بين هذه المسائل مِن جهة السند عند مُقتَضيه الترجيحُ بينها مِن جهةِ الموضوع عند مُقتَضيه حَسَبَ قواعد الترجيحِ المُعتَدِّ بها[(٢)].

قال ابن بدرانَ (ت:١٣٤٦هـ): «لا يخفاكَ أنّ الأصحاب أخذوا مذهب أحمدَ مِن أقواله، وأفعاله، وأجوبتِه، وغيرِ ذلك، فكانوا إذا وَجَدوا عن الإمام في مسألةٍ قولينِ عَدَلوا أوّلًا إلى الجمع بينهما بطريقةٍ مِن طُرُقِ الأصول، إمّا بحملِ عامٍّ على خاصٍّ، أو مُطلَقٍ على مُقيَّدٍ، فإذا أمكَنَ ذلك كان القولانِ مذهَبَه، وإن تعذَّرَ الجمعُ بينهما وعُلِمَ التاريخ فاختَلَفَ الأصحابُ، فقال قومٌ: الثاني مذهبُه، وقال آخرونَ: الثاني والأوّلُ، وقالت طائفةٌ: الأوّلُ ولو رَجَعَ عنه، وصَحَّحَ القولَ الأوّلَ الشيخُ علاء الدين المَرْداويُّ في كتابه تصحيح الفروع[(٣)]، وتَبِعَ غيرَه في ذلك، فإنْ جُهِلَ التاريخُ فمذهبُه أقرَبُ الأقوال مِن الأدلّة أو قواعد مذهبِه، ويُخَصُّ عامُّ كلامِه بخاصِّه في مسألةٍ واحدةٍ»[(٤)].

---

(١) الفروسية المحمدية (٢٢٣-٢٢٤).

(٢) وفي طرق الترجيح بين الأقوال والروايات، وألفاظ الترجيح والتضعيف لها في مذهب الإمام أحمد، ومصطلحات الحنابلة في أعلامهم ومصنفاتهم، والدلالة على أقوال أئمتهم ينظر كتابي: (البسيط في المدخل لدراسة الفقه) الفرع الرابع والخامس من المطلب الرابع من المبحث الثاني من الفصل الثاني (تحت التنقيح والمراجعة).

(٣) تصحيح الفروع ١/ ٤٠-٤١ تحقيق: عبد الله التركي، وإذا اختلف تصحيح المرداوي في (الإنصاف) عن تصحيحه في (تصحيح الفروع) فالعبرة بما في تصحيح الفروع، قال البهوتي في كشاف القناع عن متن الإقناع ٢/ ٢٦٢: «وتصحيح الفروع متأخر عن الإنصاف في التأليف، فما فيه يخالف الإنصاف، فهو كالرجوع عنه».

(٤) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ١٢٦-١٢٧.

المطلب الثاني

تدوين فقه الإمام أحمد من قبل تلامذته

لقد تتلمَذَ على الإمام أحمد جمعٌ غفيرٌ مِن العلماء، وكان منهم مَن جَمَعَ فِقهَه.

ومن هؤلاء الذين دوَّنوا فقه الإمام أحمد:

١- إسماعيلُ بن سعيدٍ الشالَنْجيُّ (ت:٢٣٠هـ).

فقيهٌ مِن أهل طَبَرِسْتانَ مِن أصحاب أحمد، صنَّفَ في فضائل أبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ -رضي الله عنهم- وصنَّفَ في الفقه، وله كتابٌ ترجَمَه بـ(البيان) على ترتيب الفقهاء، عنده مسائلُ كثيرةٌ، مِن أجلِّ المسائل عن الإمام أحمد، وكان الشالَنْجيُّ على مذهب أبي حنيفة، ثم انتَقَلَ إلى مذهب أهل الأثر، وصاحَبَ أحمدَ وسأَلَه متأخِّرًا عن مسائل أبي حنيفةَ وأصحابه، ودَوَّنَ تلك المسائلَ عن أحمد[(١)].

قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ) عن عددٍ ممّن كان يسألُ الإمامَ أحمدَ: «يسألُه إسماعيلُ بنُ سعيدٍ الشالَنْجيُّ عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه؛ فإنّه كان قد تَفَقَّهَ على مذهب أبي حنيفة، واجتَهَدَ في مسائلَ كثيرةٍ، رَجَّحَ فيها مذهبَ أهل الحديث، وسأل عن تلك المسائل أحمدَ وغيرَه، وشرَحَها إبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجوزجانيُّ إمامُ مسجد دمشقَ»[(٢)]، وشرحُ الجوزجانيِّ (ت:٢٥٩هـ) لهذه المسائل كان في كتابه: (المُترجَم)[(٣)]، قال أبو بكرٍ الخَلاّلُ (ت:٣١١هـ) عن الشالَنْجيِّ ومسائله: «عنده مسائلُ كثيرةٌ ما أحسَبُ أنّ أحدًا مِن أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسَنَ ممّا روى هذا، ولا أشبَعَ، ولا أكثرَ مسائلَ منه، وكان عالمًا بالرأي، كبيرَ القَدرِ عندهم، معروفًا، ولم أجِدْ هذه المسائل عند أحدٍ رواها عنه إلا إبراهيمَ بن يعقوب الجوزجانيَّ»[(٤)].

ومسائلُ الشالَنْجيِّ وشرحُها مفقودان، ولا يُعلَمُ اليومَ وُجودُهما، كما لا يُعلَمُ عددُ مسائل الشالَنْجيِّ، وقد جُمِعَتْ متفرِّقاتُ مسائلِه مِن كُتُبِ الحنابلة مِن قِبَلِ بعضِ الباحثينَ المُعاصرينَ وطُبِعَتْ.

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٠٤-١٠٥)، ومجموع الفتاوى (٢١/ ٥١١)، و(٣٠/ ٤٠٣)، والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ١٠) ط دار الكتب العلمية، تاج التراجم لابن قُطلُوبغا ١٣٦، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة لابن عثيمين (١/ ١٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٤/ ١١٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٠/ ٤٠٤).

(٤) طبقات الحنابلة (١/ ١٠٤).

٢- إسحاق بن منصور الكَوسَجُ المروزيُّ (ت:٢٥١هـ).

كان الكَوسَجُ قد طلب العلمَ حتى بَرَعَ فيه وصار عالمًا فقيهًا، واشتُهِرَ بعلمه وفقهه، دَرَّسَ العلم ودَوَّنَه، فقد دَوَّنَ الكوسجُ عن الإمام أحمد مسائلَ وعرَضَها عليه، وأقرَّه عليها، وأُعجِبَ أحمدُ بذلك[١]، قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «كان إسحاق عالمًا فقيهًا، وهو الذي دَوَّنَ عن إمامنا المسائلَ في الفقه»[٢]، وقد وَجَّهَ الكوسجُ أسئلةً إلى الإمامين أحمدَ (ت:٢٤١هـ) وإسحاقَ بن راهَوَيهِ (ت:٢٣٨هـ) وكتب إجابَتَهُما عنها، وعُرِفَ ما كتبه بـ: (مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية إسحاق بن منصور المروزيِّ) ومسائل الكوسج مِن أضبطِ المسائلِ المنقولة عن الإمام أحمد؛ إذ بدايتُها أجوبةٌ كَتَبَها الكَوسَجُ مِن أسئلةٍ كان يسألُها للإمام أحمد، ونهايتُها أنْ عُرِضَتْ هذه المسائلُ على الإمام أحمد مِن قِبَلِ الكوسجِ فأقرَّها، فنِعمَت البداية والنهاية؛ ولذا كانت في غاية الإتقان.

وخبرُ عرضِها على الإمام أحمد بعدَ تدوين الكوسجِ لها عنه أنّه بَلَغَ الكوسجَ وهو بخُراسانَ أنّ أحمدَ رَجَعَ عن بعضها، فحَمَلَها على ظهره في جِرابٍ، وتوَجَّهَ لبغدادَ وعرَضَها على أحمد، فأقرَّه عليها، قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «قال حسان بن محمد: سمعتُ مشايخَنا يذكرون أنّ إسحاق بن منصور بَلَغَه أنّ أحمد بن حنبل رَجَعَ عن بعض تلك المسائل التي عَلَّقَها، قال: فجَمَعَ إسحاق بن منصور تلك المسائلَ في جِرابٍ، وحَمَلَها على ظهرِه، وخَرَجَ راجلًا إلى بغدادَ، وهي على ظهره، وعَرَضَ خطوطَ أحمد عليها في كلِّ مسألة استفتاه فيها، فأقَرَّ له بها ثانيًا، وأُعجِبَ بذلك أحمدُ مِن شأنه»[٣].

قال الحسن بن حامدٍ (ت:٤٠٣هـ) عن هذه المسائل: «اشتُهِرَ في حياة أبي عبد الله ذلك بين أصحابه، فاتخَذَه الناسُ أصلًا إلى آخِرِ أوانه»[٤]، وكان الكوسَجُ يُدَرِّسُ مسائلَه هذه في خُراسانَ.

وكانت هذه المسائل مادّةً لقدماء المؤلِّفينَ في الخلاف ممّن نَقَلوا مذهبَ الإمامِ أحمد، كالترمذيِّ صاحب السُّنَنِ (ت:٢٧٩هـ) قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «يجمَعُ الترمذيُّ قولَ أحمدَ وإسحاقَ؛ فإنّه روى قولَهُما من مسائل الكَوسَجِ»[٥]، وكذا محمد بن نصرٍ المروزيُّ (ت:٢٩٤هـ) في كتابه اختلاف

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١١٣).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ١١٤).
(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٤٤).
(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧٥).
(٥) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٣٢).

الفقهاء، وابنُ المُنذِرِ (ت:٣١٨هـ) في كتابه الأوسط، وغيره من كُتُبِه، وابنُ عبد البَرِّ (ت:٤٦٣هـ) في كتابيه: (الاستذكار) و(التمهيد) وغيرِهم من العلماء الذين كَتَبوا في الخلاف الفقهيِّ[١].

وقد حُقِّقَتْ هذه المسائلُ[٢]، وطُبِعَتْ في تسعة أجزاءٍ، وقد اشتمَلَتْ على: (٣٦٠٩) مسائلَ.

٣- صالح بن الإمام أحمد (ت:٢٦٦هـ).

الفقيه القاضي، وهو أكبرُ أبناء الإمام أحمد، سَمِعَ من أبيه، وتَفَقَّهَ عليه، ونَقَلَ عنه مسائلَ كثيرةً، وكان الناس يكتبون إليه مِن خُراسانَ وغيرِها، وكان يسألُ لهم أباه عن هذه المسائل، فوَقَعَتْ له مسائلُ جيادٌ[٣].

والمسائل التي كَتَبَها صالحٌ عن أبيه غيرُ مرتَّبةٍ على الأبواب، فتَجِدُه يذكُر مسألة في حُكم اكتحال الصائم بالإثمِدِ والبرودِ، ثم يُعقِبُها بمسائلَ في زكاة الدَّينِ، وتعجيلِ الزكاة وتأثيرِها ومصارِفها، ثم يُعقِبُها بمسألة في حُكمِ شمِّ الطيب للصائم، ثم يُعقِبُها بمسألة في مَن حَلَفَ بالمشيِ إلى بيت الله ثلاثينَ حَجّةً، ثم بمسألة في حَجِّ مَن لم يُدرِكْ عشيّةَ عَرَفةَ، ثم بمسألة في حُكمِ طلاق المعتوهِ والسكرانِ[٤]، وقد حُقِّقَتْ وطُبِعَتْ في ثلاثة أجزاءٍ[٥]، وبَلَغَ مجموعُ مسائلها (١٧٥٦) مسألةً[٦] حَسَبَ المطبوع.

٤- أبو بكرٍ الأثرمُ (ت:٢٧٣هـ).

تلميذُ الإمام أحمد، وأحدُ الأعلام، جليلُ القَدرِ، حافظٌ للحديثِ والفقه والاختلاف، وقد أقبَلَ على مذهب أحمد، وتَفَقَّهَ فيه، وله كتاب (السنن) وكان ممّن وَقَفَ على كُتُبِ ابن أبي شَيْبَةَ (ت:٢٣٥هـ) ولازَمَه مُدّةً، وكان عالمًا بتواليفه، سُئِلَ مرّةً أنْ يَكتُبَ في الصلاة ما ليس في كُتُبِ ابن أبي شَيْبَةَ، فكَتَبَ ستَّ مئةِ ورقةٍ ليس في كتاب ابن أبي شَيْبَةَ منه شيءٌ[٧]، ونَقَلَ عن الإمام أحمد مسائلَ كثيرةً، وصنَّفَها ورَتَّبَها أبوابًا مُبَوَّبةً، وكُتُبًا مُرَتَّبةً[٨].

(١) ينظر: المقدمة الممهدة لتحقيق كتاب مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية إسحاق بن منصور المروزي (١/ ٩، ٢٢٩).
(٢) من قبل خمسة من الطلبة بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، وأكملت بخمسة آخرين من هيئة التدريس، كما في مقدمة طبع هذا الكتاب من الجامعة الإسلامية بالمدينة.
(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٩).
(٤) انظر هذه المسائل في (١/ ١٢١-١٢٩)، وانظر: مقدمة محقق مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح ٩٩.
(٥) حققت: رسالة علمية من قبل: فضل الرحمن دين محمد، من القارة الهندية، وخريج الجامعة الإسلامية بالمدينة.
(٦) مقدمة المحقق ٩٠.
(٧) طبقات الحنابلة (١/ ٦٦، ٧٢-٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦).
(٨) طبقات الحنابلة (١/ ٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٢٤).

قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ) عن الأثرم: «نَقَلَ عن إمامنا مسائلَ كثيرةً، وصنَّفَها ورتَّبَها أبوابًا»[١]، ولم أَقِفْ عليها مطبوعةً، وجَمَعَها مِن كتب الحنابلة بعضُ المعاصرين وقد بَلَغَتْ ألفَيْ مسألةٍ وهي مطبوعةٌ، وللأثرم كتابٌ معروفٌ بعنوان: (سنن أبي بكر الأثرم) وهو كتابٌ صَنَعَه مؤلِّفه-وهو مِن أصحاب أحمد وتلامذته-أبوابًا مُبَوَّبةً وكُتُبًا مُرتَّبةً، فقد «أدخل أبو بكر في هذه الكتب الفقهيّة عشراتٍ مِن الأبواب التي تَكشِفُ عن محتويات الموضوع، وروى في كتابه الكثيرَ من الأحاديث والآثار، بالإضافة إلى جَمْعِه لآراء وفتاوى مشاهير السلف مِن صحابةٍ وتابعينَ، مع اهتمامه بقول الإمام أحمد، وإبرازِ رأيه في كثيرٍ مِن المسائل»[٢]، وقد طُبِعَتْ قطعةٌ منه في حوالي مئةِ صفحةٍ[٣] هي ما وُجِدَ من هذه السنن.

٥- عبد المَلِك بن عبد الحميد الميمونيُّ (ت:٢٧٤هـ).

إمامٌ فقيهٌ جليلُ القَدرِ، وهو عالِمُ الرَّقَّةِ في زمانه، من أصحاب الإمام أحمدَ، كان أحمدُ يُكرِمُه، ويفعَلُ معه ما لا يفعلُه مع غيرِه، لازَمَ الإمامَ أحمدَ مُدّةً طويلةً من (٢٠٥هـ-٢٢٧هـ) ثم كان بعد ذلك يَقدَمُ عليه الوقتَ بعدَ الوقتِ[٤].

قال الميمونيُّ: «سألتُ أبا عبد الله عن مسائلَ فكتَبْتُها، فقال: أيشٍ تَكتُبُ يا أبا الحسنِ؟ فلولا الحياءُ منك ما تركتُك تَكتُبها!»[٥]، وكان الإمام قد أنكر على الميمونيِّ كتابةَ المسائل، لكنّه راجَعَه حتى أقنَعَه[٦].

بلغَتْ مسائلُه ستّةَ عَشَرَ جزءًا: جزأين كبيرين[٧]، قال أبو بكرٍ الخَلاّل (ت:٣١١هـ): «لم يَسمَعْه منه أحدٌ غيري فيما علمتُ، مِن مسائلَ لم يَشرَكْه فيها أحدٌ، كِبارٌ جيادٌ، تجوزُ الحَدَّ في عظمتِها وقَدرِها وجَلالَتِها»[٨].

كما قال: «وفي مسائل الميمونيِّ شيءٌ كثيرٌ يقول فيها: قرأتُ على أبي عبد الله كذا وكذا، فأملى

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٦٦).
(٢) مقدمة محقق كتاب: سنن أبي بكر الأثرم ٢١٥.
(٣) بتحقيق: عامر حسن صبري.
(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٣)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ٢/ ١٤٢، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨٩).
(٥) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٤).
(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٣).
(٧) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٣)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٢/ ١٤٢).
(٨) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٣).

عليَّ كذا، يعني الجوابَ»[١].

ولم أقِفْ على هذه المسائل مطبوعةً، ولا مَن حَصَرَ عددَها، لكنْ جَمَعَ بعض طلبة العلم في العصر الحاضر ما تفرَّقَ منها في بطون الكتب في رسائلَ علميّةٍ جامعيّةٍ.

٦- أحمدُ بن محمد بن الحجاج المَرُّوذيُّ (ت:٢٧٥هـ).

فقيهٌ مُحَدِّثٌ، من أصحاب الإمام أحمد، شديدُ الاتِّباعِ، قائمٌ بأمر الإسلام، وذاد عنه، كان مُقدَّمًا عند الإمام أحمد؛ لوَرَعِه وفضلِه، وكان الإمام يأنَسُ به، ويَنبسِطُ إليه، وهو الذي تولّى إغماضَه لمّا مات، روى عن الإمام مسائلَ كثيرةً[٢]، وقد تداوَلَها الحنابلةُ في مؤلَّفاتهم، ولم أَقِفْ عليها مطبوعةً ولا عددِها، وقد جُمِعَ ما تفرَّقَ منها في كتب الحنابلة في هذا العصر في رسائلَ جامعيّةٍ.

٧- إسحاقُ بن إبراهيم بن هانئٍ (ت:٢٧٥هـ).

فقيهٌ من أصحاب أحمد، خَدَمَه وهو ابنُ تسع سنينَ، ولازَمَه، وأخَذَ عنه، وكان من العلماء العاملينَ، وأخا دِينٍ ووَرَعٍ، وله مسائلُ كثيرةٌ مدوَّنةٌ عن الإمام أحمد، بَلَغَتْ ستّةَ أجزاءٍ[٣]، قال الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ) عن ابن هانئ: «مِن أصحاب الإمام أحمدَ، له عنه سؤالاتٌ في مُجلَّدةٍ»[٤]، وهذه المسائل مُرتَّبةٌ حَسَبَ الأبواب، وقد طُبِعَتْ في جزأين[٥]، وبلغت مسائلُها (٢٣٩٤) مسألةً حَسَبَ المطبوع.

٨- أبو داودَ السِّجِستانيُّ (ت:٢٧٥هـ).

وهو صاحب السنن المشهورة[٦]، وممّن رَحَلَ وطَوَّفَ، وجَمَعَ وصَنَّفَ، ومِن نُجَباءِ أصحاب الإمام أحمد، وفُرسانِ الحديث، وإمامُ زمانه، لازَمَ مجلسَ أحمدَ مدّةً، ونَقَلَ عنه مسائلَ مُرتَّبةً على الأبواب[٧]، قال عنه الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ): «كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفُنونِه مِن كبارِ

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٢١٤).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٥٦)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (١/ ١٥٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٧٣-١٧٥).
(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٠٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٩).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٩).
(٥) بتحقيق: زهير الشاويش.
(٦) قال عن هذه السنن محدث البصرة وأحد رواة الحديث الحافظ زكريا الساجي (ت:٣٠٧هـ) -الشافعي مذهبًا-: «كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عهد الإسلام» سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٥).
(٧) طبقات الحنابلة (١/ ١٥٩-١٦٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٥).

الفقهاء، فكتابُه يَدُلُّ على ذلك، وهو مِن نُجَباءِ أصحاب الإمام أحمد، لازَمَ مَجلِسَه مُدّةً، وسألَه عن دِقاقِ المسائل في الفروع والأصول، وكان على مذهب السلف في اتِّباع السنّة والتسليم لها، وترَكَ الخوضَ في مضائقِ الكلامِ»[١]، ومسائلُ أبي داود مطبوعةٌ[٢]، وبَلَغَتْ (٢٠٧١) مسألةً حَسَبَ المطبوع.

٩- حَربٌ الكِرمانيُّ (ت:٢٨٠هـ).

إمامٌ جليلُ القَدرِ، علّامةٌ، فقيهٌ، مِن تلامذةِ الإمام أحمد بن حنبل، قَدِمَ على الإمام أحمد، وكَتَبَ بخَطِّه مسائلَ سَمِعَها منه، وسَمِعَ منه هذه المسائلَ أبو بكر الخَلّال (ت: ٣١١هـ)[٣].

وبلغت مسائلُ الكِرمانيِّ (٤٠٠٠) مسألةٍ[٤] عن أحمد وإسحاقَ، وهي في مجلّدينِ كبيرينِ، قال الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ): «مسائلُ حَربٍ مِن أنفسِ كُتُبِ الحنابلة، وهو كبيرٌ في مجلدّينِ»[٥]، وهو مُرتَّبٌ على الأبواب، قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «وقال أبو محمدٍ حَربُ بن إسماعيلَ الكِرمانيُّ في مسائله المعروفةِ التي نَقَلَها عن أحمد وإسحاقَ وغيرِهما، وذَكَرَ معها من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة وغيرِهم ما ذَكَرَ، وهو كتابٌ كبيرٌ، صَنَّفَه على طريقة المُوطَّأ ونحوِه مِن المُصنَّفات»[٦]، ولم يُعثَرْ عليه كاملًا، وطُبِعَتْ بعضُ المسائل منه، وجُمِعَتْ في الوقت الحاضر مسائلُ حَربٍ مِن مُتفرّقات كُتُبِ الحنابلة في رسائلَ جامعيّةٍ.

١٠- عبد الله ابن الإمام أحمد (ت:٢٩٠هـ).

إمامٌ حافظٌ، ناقدٌ مُحَدِّثٌ، صالحٌ، صادقُ اللهجة، كثيرُ الحياء، كان كثيرَ الرواية عن أبيه، وروى عنه المُسنَدَ، ولم يكن أحدٌ أروى عن أبيه منه، وقد وَقَعَ له عنه مسائلُ جِيادٌ كثيرةٌ[٧]، وهذه المسائلُ منها ما سألَها عبدُ الله لأبيه، أو سَمِعَه يُجيبُ بها على السائلين، ومنها ما أملاها والدُه عليه، فجَمَعَ عبد الله كلَّ ذلك ودوَّنه[٨]، قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «وَقَعَ لعبد الله عن أبيه مسائلُ جِيادٌ كثيرةٌ،

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٥-٢١٦).
(٢) بتحقيق: طارق بن عوض الله محمّد.
(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٤).
(٤) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٥).
(٦) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٢).
(٧) طبقات الحنابلة (١/ ١٨٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١٦-٥١٧).
(٨) مقدمة زهير الشاويش في: تحقيق مسائل عبد الله ص:أ.

يُغرِبُ منها بأشياءَ كثيرةٍ في الأحكام، فأمّا العِلَلُ: فقد جَوَّدَ عنه، وجاء عنه بما لم يَجِئْ به غيرُه»[١]، ومسائلُ عبد الله الفقهيّةُ عن أبيه مُرتَّبةٌ على الأبواب، وقد طُبِعَتْ في مُجلّدٍ واحدٍ[٢]، وبَلَغَتْ مسائلُه (١٦٣٥) مسألةً حَسَبَ المطبوع.

١١- الفضل بن زيادٍ القطّانُ البغداديُّ (ت: في النصف الثاني من القرن الثالث).

كان الفضل مِن المُقدَّمينَ عند الإمام أحمد، وكان أحمدُ يَعرِفُ قَدرَه ويُكرِمُه، وقد كان الفضلُ يُصلي بالإمام أحمد، فوَقَعَ له عن الإمام أحمد مسائلُ جِيادٌ كثيرةٌ[٣].

وكانت هذه المسائل عند أحمد بن الحَجّاجِ أبي العباس السَّنُوطِ البَزّارِ (ت:٣٠٥هـ) سَمِعها من الفضل[٤]، وقد شرَحَ بعضَها الجوزجانيُّ (ت:٢٥٩هـ) في كتابه (المُترجَم) حينما شرَحَ مسائلَ إسماعيل بن سعيد الشالَنْجيِّ (ت:٢٣٠هـ) قال ابنُ كثيرٍ (ت:٧٧٤هـ) عن المُترجَم: «فيه علومٌ غزيرةٌ وفوائدُ كثيرةٌ»[٥].

ولم أقِفْ على مسائل الفضل بن زياد - مطبوعةً، ولا مَن حَصَرَ عدَدَها، وقد تداوَلَ هذه المسائلَ الحنابلةُ في مؤلَّفاتهم، وجُمِعَ مُتفرّقُها في العصر الحاضر مِن كتب الحنابلة في رسائلَ علميّةٍ جامعيّةٍ.

١٢- أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغُ (ت: النصف الثاني من القرن الثالث).

كان من أصحاب أحمد، ومُقدَّمًا لديه، فكان عنده بموضعٍ جليلٍ، روى عن الإمام أحمد مسائلَ كثيرةً: بضعةَ عَشَرَ جُزءًا، وجوَّد الروايةَ عن الإمام أحمد[٦]، ولم أَقِفْ على هذه المسائل مطبوعةً، ولا على حَصرٍ لعددِها، وقد تداوَلَ هذه المسائلَ الحنابلةُ في مؤلَّفاتهم، وجُمِعَتْ في العصر الحاضر مِن مُتفرّقات كتب الحنابلة في رسائلَ جامعيّةٍ.

هذه جملةٌ من أصحاب المسائل، وليس المقصودُ الاستقصاءَ، وإنّما أمثلةٌ يَحصُلُ بها الغرضُ على مرحلةٍ مِن مراحلِ تدوينِ فقه الإمام أحمد - مِن طبقة تلاميذه، وقد حَصَلَ الغرضُ بمَن سَبَقَ ذِكرُهم.

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٨٣).
(٢) بتحقيق زهير الشاويش، بعنوان: مسائل الإمام أحمد بن حنبل من رواية ابنه عبد الله بن أحمد.
(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٥١)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٢/ ٣١٢).
(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٧)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (١/ ٨٩).
(٥) البداية والنهاية (١٤/ ٥٤٤-٥٤٥).
(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٣٤)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (١/ ١٦٣)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣٢٨).

وقد فَتَحَ تدوينَ المسائل المجموعة عن الإمام أحمد في عهده أو بعده لتلامذته بابًا واسعًا لرواية هذه المسائل وتدارُسِها مِن قِبَلِ تلامذةِ الإمام أحمد، واتخاذِها مادّةً للدرس لمَن تولّى التدريسَ منهم، وكان ذلك مُمَهِّدًا لمَن جاء بعدَهم لمواصلة المسيرة في جَمعِ فقه الإمام أحمد بأوسعِ نطاقٍ، وتبويبِه وترتيبِه، ومِن ثَمَّ اختصارِه مُرتَّبًا كما سيأتي في المبحث الرابع والخامس.

المبحث الرابع

تدوين فقه الإمام أحمد في الجامع لأبي بكر الخلال (ت:٣١١هـ)

جاء بعد طبقة تلامذة الإمام أحمد الذين دَوَّنوا فِقهَه -على نحو ما ذكرتُه في المطلب الثاني مِن المبحث الثالث - أحدُ الذين تتلمَذَ على عددٍ منهم[١]، وهو أحمد بن محمد بن هارونَ، أبو بكرٍ، المعروفُ بالخَلّال (ت:٣١١هـ) جامعُ علم الإمام أحمد بن حنبلٍ ومُرَتِّبُه، علّامةٌ، فَقيهٌ، حافظٌ، مُصنِّفٌ، مُتقِنٌ، شيخُ الحنابلة وعالِمُهم، له التصانيفُ الدائرةُ، والكتبُ السائرةُ؛ من ذلك: الجامعُ في الفقه، والعِلَلُ، والسنّةُ، والطبقاتُ، والعلمُ، وتفسيرُ الغريبِ، والأدبُ، وأخلاقُ أحمد، وطبقاتُ أصحاب الإمام أحمد، والحثُّ على التجارة والصناعة والعمل، والإنكارُ على مَن يَدّعي التوكُّلَ في تركِ العملِ، والحُجّةُ عليهم في ذلك، وغيرُ ذلك من الكتب، قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ) عن كتاب السنّة وكتاب العلم: «كتاب السنّةِ وهو أجمَعُ كتابٍ يُذكَرُ فيه أقوالُ أحمد في مسائل الأصول الدينيّةِ، وإنْ كان له أقوالٌ زائدةٌ على ما فيه، كما أنّ كتابه في العلم أجمَعُ كتابٍ يُذكَرُ فيه أقوالُ أحمد في الأصول الفقهيّةِ»[٢].

وقد اجتهَدَ الخَلّال في جمع علوم الإمام أحمد، ودَوَّنها عمّن كان ببغداد أو غيرِها بالرحلة، قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ) عن الخَلّال: «ورَحَل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائلِ أحمدَ، وسماعِها ممّن سَمِعَها من أحمد، وممّن سَمِعَها ممّن سَمِعَها من أحمد، فنال منها، وسَبَقَ إلى ما لم يَسبِقْه إليه سابقٌ، ولم يَلحَقْه بعَده لاحقٌ، وكان شيوخُ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدُّم»[٣]، وقال الخطيب البغداديُّ (ت:٤٦٣هـ): «وكان ممّن صرَفَ عنايتَه إلى الجمع لعلوم أحمد بن حنبل وطلبِها، وسافَرَ لأجلِها، وكتَبَها عاليةً ونازلةً[٤]، وصنَّفَها كُتُبًا، ولم يكن فيمَن يَنتحِلُ مذهبَ أحمدَ أجمَعَ منه لذلك»[٥].

وبذلك استحَقَّ ما قاله فيه الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ) من أنّه: «مُؤَلِّفُ علمِ أحمدَ بن حنبلٍ، وجامِعُه،

(١) ينظر مشايخ الخلال في مقدمة تحقيق كتاب: الوقوف من مسائل الإمام أحمد بن حنبل (١/ ١١٧-١٣٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩٠).
(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ١٣).
(٤) عالية: أي بسند عال، بأن روى بعضها عن أصحاب الإمام أحمد الذين سمعوه وأخذوا عنه مباشرة، ونازلة: عمن روى عمن سمع من الإمام أحمد، كما جاء بيانه في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١٣): «وسمعها ممن سمعها من أحمد، وممن سمعها ممن سمعها من أحمد».
(٥) تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٠)، وينظر: مناقب الإمام أحمد بن حنبل؛ لابن الجوزي ٦١٨.

ومُرَتِّبُه، صنَّفَ «كتابَ السنّةِ» في ثلاث مُجلّداتٍ، و«كتابَ العِلَلِ» في عِدّةِ مُجلّداتٍ، و«كتابَ الجامع» وهو كبيرٌ جِدًّا»[(١)].

وجَمَعَ الخَلّال فقهَ الإمام أحمد جمعًا لم يُسبَقْ إليه، ودَوَّنَ ما كُتِبَ قبله، وأضاف إليه ما تلقّاه مِن غيرهم، وصار ما دَوَّنه أساسًا لمَن جاء بعده، وسببًا في ظهور المذهب وتقدُّمِه[(٢)].

وبيان ذلك أنّه لمّا تُوُفِّيَ الإمام أحمدُ كان له طلبةٌ كُثُرٌ ممّن نَقَلوا عنه فتاوى وأحكامًا، بين مُقِلٍّ ومُكثِرٍ، وحافظٍ وكاتبٍ للفتاوى والأحكام، وعددُ نَقَلةِ الفقه عن الإمام أحمدَ كما في الطبقات لابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «مِئةٌ ونَيِّفٌ وعشرونَ نفسًا»[(٣)]، وفي الإنصاف: «وهم نَيِّفٌ على ثلاثينَ ومئةِ نفسٍ»[(٤)]، وقال ابن حمدانَ (ت:٦٩٥هـ): «وروى الفقهَ عنه أكثرُ مِن مئتي نفسٍ، أكثرُهم أئمّةٌ أصحابُ تصانيفَ»[(٥)]، جملةٌ منهم ببغدادَ، وآخرونَ تفرَّقوا في الأمصار، وكانوا قد حَمَلوا مسائلَه في العلم مِن الفقه وغيرِه، منهم مَن كَتَبَها بقلمه، فقد دَوَّنَ عن الإمام أحمد كبارُ تلامذته مسائلَ وافرةً في عِدّة مجلّداتٍ -على نحو ما مَرَّ ذِكرُه في المطلب الثاني من المبحث الثالث- ومنهم مَن وَعَى هذه المسائل بقلبه ولم يَكتُبْها.

وقد انتَدَبَ أبو بكرٍ الخَلّال أحمد بن محمد بن هارونَ (ت:٣١١هـ) نفسَه، وكان من فقهاء هذا المذهب، وممّن أدركوا تلامذةَ الإمام أحمد، وممّن نَذَروا أنفسَهم للعلم، فجَمَعَ ما عند تلامذة الإمام أحمد وتلامذتهم في بغدادَ، وسافر وتَنَقَّلَ بين البلدان، فحَلَّ وارتحَلَ، مُتتَبِّعًا مَن حَمَلوا علمَ أحمد، فجَمَعَ ما عند الذين لَقِيَهم -سواء من أصحاب أحمد الذين دوَّنوا مسائلَه أم غيرهم- مِن أقوال أحمد، وفتاويه، وكلامه في العِلَلِ والرجال، والسنّة، والفروع، وسائر علوم الإمام أحمد ممّن سَمِعَ مسائلَ أحمد، أو سَمِعَ مَن سَمِعَها، وكَتَبَ الخَلّال ذلك، وجَمَعَ فأوعى غالبَ علوم أحمدَ في الفقه وغيرِه[(٦)]، وكان مَن كَتَبَ عنهم، كما يقول الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ): «نحوًا مِن مئةِ نفسٍ مِن أصحاب الإمام، ثم كَتَبَ كثيرًا مِن ذلك عن أصحاب أصحابه، وبعضَه عن رجلٍ، عن آخَرَ، عن

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٧).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٧)، ومجموع الفتاوى (٣٤/ ١١١-١١٢).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٧).

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٢/ ٢٩٣)، وقد عدهم في الإنصاف (١٢/ ٢٧٧-٢٩٣).

(٥) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي (٧٩-٨٠).

(٦) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٣١).

آخَرَ، عن الإمام أحمدَ»[١].

وكان بعضُ مَن نَقَلَ عنهم الخَلّال مِن تلامذتِه، يقول تلميذُه أبو بكرٍ المعروفُ بغُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ): «سَمِعَ منّي شيخُنا أبو بكرٍ الخَلّال نحوًا مِن عشرينَ مسألةً، وأثبَتَها في كتبه»[٢].

ولم يصل إلى ما وَصَلَ إليه مِن جَمعِ علمِ الإمام أحمدَ سوى محمد بن أبي عبد الله الهمدانيِّ، الذي يُعرَفُ بـ(مَتُّوَيْه) (ت: ؟هـ) فقد جَمَعَ من مسائل الإمام أحمدَ سبعينَ جُزءًا كبارًا، قال أبو بكر المرُّوذيُّ (ت:٢٧٥هـ) مُخاطبًا أبا بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلّالَ (ت:٣١١هـ): «لم يُعنَ أحدٌ بمسائل أبي عبد الله ما عُنيتَ بها أنت، إلا رجلٌ بهمدانَ، يُقالُ له: مَتُّوَيْه»[٣]، وليس لمسائل (مَتُّوَيْه) فيما أعلَمُ ذِكرٌ عند العلماء سوى ما مَرَّ سابقًا.

وهذه المدوَّنةُ التي كَتَبَها أبو بكر الخَلّال تشتملُ على علومٍ كثيرةٍ للإمام أحمد في الفقه وغيرِه، وبَلَغَتْ هذه المدوَّنةُ مجلّداتٍ كثيرةً جِدًّا، ورَتَّبَ الخَلّال ما جَمَعَه على الفنون عن الإمام أحمد، يقول الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ): «وجَمَعَ أبو بكر الخَلّال سائرَ ما عند هؤلاء من أقوال أحمد، وفتاويه، وكلامه في العلل والرجال والسنة والفروع، حتى حَصَلَ عنده من ذلك ما لا يُوصَفُ كثرةً...ثم أخذ في ترتيب ذلك وتهذيبِه، وتبويبِه، وعَمِلَ كتابَ (العلم)، وكتابَ (العلل)، وكتابَ (السنَة) كلَّ واحدٍ مِن الثلاثة في ثلاث مجلّداتٍ»[٤]، كما كان منها ما عُرِفَ بـ(الجامع) وهو خاصٌّ بالفقه، قال الذهبيُّ عن الخَلّال: «ثم إنّه صَنَّفَ كتاب (الجامع في الفقه) مِن كلام الإمام، بأخبَرَنا وحدَّثَنا، كما يكونُ عشرينَ مُجلّدًا»[٥].

قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ) عن كتاب (الجامع في الفقه): «وأبو بكرٍ الخَلّالُ قد طاف البلادَ، وجَمَعَ مِن نصوصه في مسائلِ الفقهِ نحوَ أربعينَ مُجلّدًا، وفاتَه أُمورٌ كثيرةٌ ليست في كُتُبِه»[٦]، ولا يَضُرُّ الاختلافُ في عدد المجلّداتِ بين الذهبيِّ وابن تيميّةَ؛ لاختلاف تقدير عَدَدِ ما تحويه مِن الأوراق.

يقولُ ابنُ بدرانَ (ت:١٣٤٦هـ) بعد أنْ ذَكَرَ بعض تعارُضِ الأقوال في أجزاء الجامع: «لأنّ

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٣١).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٤٤).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٣١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٣١).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧-٢٩٨)، وقوله: «بأخبرنا وحدثنا» أي: أنه روى هذا الفقه بالسند عن الإمام أحمد.
(٦) مجموع الفتاوى (٣٤/ ١١١).

المتقدِّمينَ كانوا يُطلقونَ على الكرّاس وعلى ما يَقرُبُ مِن الكرّاسينِ جُزءًا، وأمّا السِّفرُ فهو ما جَمَعَ أجزاءً، فتَنَبَّهْ»[١].

وعُرِفَ هذا الكتاب في الفقه للخَلّال الذي جَمَعَه مِن فقه أحمد بـ(جامع علوم الإمام أحمد)، و(جامع الروايات عن أحمد)، و(جامع الخَلّال)، و(الجامع للخَلّال)، و(الجامع الكبير)[٢] وغيرِها من الإطلاقات التي لا تخرُجُ عن هذا المعنى، قال بكر أبو زيدٍ (ت:١٤٢٩هـ) بعد أنْ ذَكَرَ أسماء الكتاب: «وظاهرٌ أنّ بعضَها حكايةٌ مِن بعضِهم عن اسم الكتاب، أو موضوعه، أو اختصارٌ لعنوانه»[٣].

وهذا الجامع في الفقه استوعَبَ كثيرًا ممّن سَبَقَه مِن الذين دَوَّنوا فِقهَ أحمد، وأضاف إليه ما وَقَفَ عليه مِن مسائل الفقه التي رُوِيَتْ له، وجاءَتْ مسائلُه مُرتَّبةً حَسَبَ موضوعها، أبوابًا مُبَوّبةً وكُتُبًا مُرتّبةً، وذلك ظاهرٌ ممّا طُبِعَ مِن هذه المسائل، فمثلًا لمّا ترجَمَ بـ(كتاب الوقوف) أدرَجَ فيه أبوابًا كثيرةً، وساق فيها المسائلَ المتعلِّقةَ به.

وكان الخَلّال بهذا العمل مُقدّمًا في تقرير مذهب أحمدَ في الفقه؛ فقد تتبَّعَ نُصوصَ أحمدَ ودَوَّنَها، وكان ذلك بعد الثلاث مئةٍ، وصار ما جَمَعَه عُمدةً لمَن جاء بعده[٤]، قال ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ): «كلُّ مَن تَبِعَ هذا المذهبَ يأخُذُ مِن كُتُبِه»[٥]، وقال ابنُ بدران (ت:١٣٤٦هـ): «جامعُ الخَلّال هو الأصلُ لمذهب أحمدَ، فنَظَرَ الأصحابُ فيه، وألّفوا كُتُبَ الفقه منه»[٦].

وأبو بكرٍ الخَلّال كما يقول محمد أبو زهرةَ (ت:١٣٩٤هـ): «في الفقه الحنبليِّ بمنزلة محمدٍ في

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ١٢٤.

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ١٧٩)، ومعجم الكتب لابن المبرد ٥٥، المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب (٢/ ٦٦٨)، والمذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته (١/ ٤٢٥)، ومقدمة تحقيق كتاب: الوقوف من مسائل الإمام أحمد بن حنبل (١/ ١٣٩).

(٣) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب (٢/ ٦٦٨).

(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ١٢-١٣)، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل؛ لابن الجوزي ٦١٨، مجموع الفتاوى (٣٤/ ١١١-١١٢)، وتذكرة الحفاظ؛ للذهبي (٣/ ٦-٧)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧-٢٩٨)، و(١١/ ٣٣٠-٣٣١)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٣/ ٢٢٠-٢٢١)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣٠٠-٣٠٢)، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٢/ ٢٧٧)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب (٢/ ٦٧١).

(٥) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٣/ ٢٢١).

(٦) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ١٢٤.

الفقه الحنفيِّ، وبمنزلة سُحنونَ في الفقه المالكيِّ، وبمنزلة الربيعِ بن سُليمانَ في الفقه الشافعيِّ»[١].

وقد وُجِدَ مِن: (جامع الخَلّال) في الفقه أربعةُ كُتُبٍ، وهي: كتاب الوقوفِ، وكتاب الترجُّل، وكتاب أهلِ المِلَلِ والرِّدّةِ والزنادقةِ، وتاركِ الصلاةِ والفرائضِ، وكتابُ أحكام النساء[٢]، والأربعةُ مطبوعةٌ، والباقي مفقودٌ لا خَبَرَ عنه حتى الآن.

وعلى هذا الجهد العظيم الذي قام به أبو بكرٍ أحمد بن محمد بن هارون الخَلّال (ت:٣١١هـ) إلا أنه لم يَستوعِبْ أقوالَ أحمد ومسائلَه في الفقه، بل فاتَه مسائلُ كثيرةٌ، يقول ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «وأبو بكرٍ الخَلّال قد طاف البلادَ، وجَمَعَ مِن نصوصه في مسائل الفقه نحوَ أربعينَ مُجلّدًا، وفاتَه أمورٌ كثيرةٌ ليست في كُتُبه»[٣].

وقد يكون سببُ ذلك أنه لم يصل إلى بعض الحاملين لعلم الإمامِ أحمدَ؛ لوفاتِهم أو لعدمِ معرفتِه بهم، أو بمكان إقامتِهم، وبذلك كان البابُ مفتوحًا لمَن جاء بعده وبخاصّة الخِرَقيُّ (ت:٣٣٤هـ)، وتلميذُ الخَلّال أبو بكرٍ عبد العزيز المعروفُ بغُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ) وخاتمةُ طبقتِهم الحسنُ بنُ حامدٍ (ت:٤٠٣هـ)، وسوف نُبيِّنُ جُهودَهم في المبحث التالي (الخامس).

❁❁❁

(١) ابن حنبل حياته وعصره-آراؤه وفقهه ١٨٥.
(٢) مقدمة تحقيق: كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١/ ١٤١).
(٣) مجموع الفتاوى (٣٤/ ١١١).

المبحث الخامس

تدوين فقه الإمام أحمد بعد الجامع للخلال حتى نهاية طبقة المتقدمين

ويبدأ ذلك من وفاة أبي بكرٍ أحمد بن محمد الخَلّال (ت:٣١١هـ) حتى وفاةِ الحسن بن حامدٍ (ت:٤٠٣هـ) فبعد تدوين كثيرٍ من مسائل الإمام أحمد مِن قِبَلِ تلامذته، وبما جَمَعَه العالِمُ الجليلُ أبو بكرٍ الخَلّال أحمد بن محمد بن هارون في (جامع علوم الإمام أحمد) جاء مِن علماء المذهب ثلاثةٌ، هم: الخِرَقيُّ (ت:٣٣٤هـ)، وعبد العزيز بن جعفرٍ المعروفُ بغُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ)، والحسن بن حامد (ت:٤٠٣هـ)، وقد مُهِّدَتْ لهم السُّبُلُ بما سُبقوا إليه من أصحاب المسائل المدوَّنة، ومن الجامع لعلوم الإمام أحمد لأبي بكرٍ الخَلّال (ت:٣١١هـ) فواصلوا المسيرةَ، وكان لكلٍّ منهم عملٌ مُتميِّزٌ عن الآخَرِ في تدوين فقه الإمام أحمد، نَذكُرُ عَمَلَهم فيما يلي:

١ - مُختصَرُ الخِرَقيِّ.

للإمام أبي القاسم عُمَرَ بن الحسين بن عبد الله بن محمدٍ الخِرَقيِّ البغداديِّ الحنبليِّ (ت:٣٣٤هـ) من علماء الحنابلة المُبرَّزينَ، وقد اطَّلَعَ على ما دُوِّنَ قبلَه مِن مسائلَ، وعلى (جامع علوم الإمام أحمد) للخَلّال، وشارك بالتأليف في المذهب، وله عِدّةُ كُتُبٍ احترَقَتْ في حياته، ولم ينجُ منها إلا المُختصَرُ، وهذا المُختصَرُ فيه خلاصةُ الفقه على مذهب أحمد بروايةٍ واحدةٍ، مُرتَّبٌ على الأبواب والكتب، فجَعَلَها أبوابًا مُبَوّبةً، وكُتبًا مُرتّبةً، فكان أوّلَ مُختصَرٍ للحنابلة في الفقه، وقد بَلَغَتْ مسائلُه النِّيفَ والثلاثَ مئةِ مسألةٍ، وقيل: ثلاثَ مئةٍ وألفينِ[(١)].

وقد نَسَجَه في الاختصار والتبويب على غِرارِ مُختصَرِ المُزَنيِّ الشافعيِّ (ت:٢٦٤هـ) قال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «إنّ الخِرَقيَّ نَسَجَ على مِنوالِ المُزَنيِّ»[(٢)]، وكان المُزَنيُّ قد نَسَجَ ترتيبَه وتبويبَه لمُختصَره على غِرارِ ما فَعَلَ محمد بن الحسن الشيبانيُّ (ت:١٨٩هـ) في كتابه الأصل، ومحمد بن الحسن الشيبانيُّ قد نَسَجَ تبويبَه للأصل على غِرارِ موطَّأ مالكٍ (ت:١٧٩هـ)[(٣)]، فإنّ محمد بن الحسن قد سَمِعَه عن مالكٍ، وتحَمَّلَه عنه، وهذا يَدُلُّ على استفادة المذاهب الفقهية في بداية التدوين بعضِها مِن بعضٍ في تصوير المسائل، والتبويب، والترتيب، والتصنيف الفقهيِّ للمسائل الفقهيّةِ.

(١) المدخل لابن بدران ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٤، المدخل المفصل لبكر أبو زيد (٢/ ٦٨٨)، والمذهب الحنبلي للتركي (٢/ ٣٧).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٤٥٠-٤٥١).
(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٤٥١).

ومُختصَرُ الخِرَقيِّ مطبوعٌ ومُتداولٌ، وقد شُرِحَ مُختصَرُ الخِرَقيِّ بشروحٍ كثيرةٍ، بَلَغَتْ أكثرَ مِن ثلاثِ مِئةِ شرحٍ[١]، منها: كتاب المُغني لابن قُدامةَ (ت:٦٢٠هـ) وهو معدودٌ مِن كتب الخلاف العالي في مذاهب السلف والأئمّة الأربعة، وكذا شَرَحَه الزركشيُّ الحنبليُّ (ت:٧٧٢هـ) وهو شرحٌ مُطوَّلٌ، ولكنّه لا يخرُجُ عن مذهب الحنابلة، وكلاهُما مطبوعٌ ومُتداوَلٌ، وقد جَعَلَ ابنُ قُدامةَ والزركشيُّ في شرحِهما للخِرَقيِّ المَتنَ كالترجمة، ثم يُفيضُ كلٌّ منهما في شرح المسألة، مِن غير اعتناءٍ بحَلِّ ألفاظ المَتنِ، ولا بيانِ غوامضِ التركيب[٢]، كما نُظِمَ مُختصَرُ الخِرَقيِّ مِن قِبَلِ يحيى بن يوسف الزَّريرانيِّ الضريرِ (ت:٦٥٦هـ) في نظمٍ سمّاه: (الدُّرّة اليتيمة والمَحَجّة المستقيمة)[٣] وهو مطبوعٌ.

٢- الشافي.

للإمام أبي بكرٍ عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزدادَ بن معروفٍ (ت:٣٦٣هـ) المشهورِ بغُلام الخَلّال، وصَفَه ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ) بأنه «كان أحدَ أهل الفهمِ، موثوقًا به في العلم، مُتَّسِعَ الرواية، مشهورًا بالديانة، موصوفًا بالأمانة، مذكورًا بالعبادة، له المُصنَّفاتُ في العلوم المُختَلِفاتِ»[٤].

تلقّى عن شيخه أحمد بن محمد بن هارون الخَلّال أكثرَ عِلمِه، وأخَذَ عن كثيرينَ غيرِه ممّن أخذوا عن أحمد[٥].

قال الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ): «ما جاء بعد أصحاب أحمد مثل الخَلّال، ولا جاء بعد الخَلّال مثلُ عبد العزيز[٦]، إلا أنْ يكون أبا القاسم الخِرَقيَّ»[٧].

لقد اقتفى أثَرَ الخَلّال (ت:٣١١هـ) في خدمة المذهب تلميذُه أبو بكر عبد العزيز (ت:٣٦٣هـ) فقام بجَمعِ فقه الإمام أحمد في كتاب سمّاه الشافيَ، أودَعَه فقهَ الإمام أحمدَ ممّا أفاده من شيخه، وما له مِن زياداتٍ وروايات عن غيره، وما له من ترجيحاتٍ، قال الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ) عن جامع الشافي: «مَن نَظَرَ في كتابه الشافي عَرَفَ محلَّه من العلم»[٨].

(١) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي (٣/ ٨٧٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ٤٣٤.
(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ٤٢٥.
(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ٤٢٨.
(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ١١٩-١٢٠).
(٥) ابن حنبل حياته وعصره - آراؤه وفقهه؛ لمحمد أبو زهرة ١٩٨.
(٦) يعني: أبا بكر عبد العزيز غلام الخلال، تلميذ أحمد بن محمّد بن هارون الخلال.
(٧) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٤٤).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٤٤).

وقال ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ) مشيرًا إلى كتاب الشافي: «وقد بَسَطَ أبو بكرٍ عبد العزيز ذلك في الشافي الذي اختُصِرَ منه زادُ المُسافر»[١].

وكتاب الشافي مُرَتَّبٌ أبوابًا مُبَوّبةً، وكُتُبًا مُرَتّبةً على أبواب الفقه.

وكان كتاب الشافي موجودًا ومُتداوَلًا حتى القرن السابع، وهو محلُّ إفادةٍ من علماء المذهب، يقول السامَرِّيُّ (ت:٦١٦هـ) -صاحب المُستوعِب-: «ولقد تحرّيتُ أصَحَّ ما قَدَرتُ عليه منها، ثم زِدتُ على ذلك مسائلَ ورواياتٍ نَقَلتُها مِن الشافي للخَلّال»[٢].

وقد اعتنى أبو بكرٍ الخَلّال، وتلميذُه غُلام الخَلّال، وكذا الجوزجانيُّ وغيرُهم في نقلِهم بألفاظِ الإمام أحمد، يقولُ ابن تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «وألفاظُ أحمد في جامع الخَلّال، والشافي لأبي بكرٍ عبد العزيز، وزادِ المُسافر، والمُترجَم لأبي إسحاق الجوزجانيِّ[٣]، وغيرِ ذلك»[٤].

وأمّا ما ذَكَرَه ابن رجبٍ (ت:٧٩٥هـ) عن أبي بكرٍ عبد العزيز غُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ) مِن أنه: «كثيرًا ما يَنقُلُ كلامَ أحمد بالمعنى الذي يَفهَمُه منه، فيقعُ فيه تغييرٌ شديدٌ، ووَقَعَ له مِثلُ هذا في كتاب زادِ المُسافر كثيرًا»[٥]، فإنّ هذا الكثيرَ الذي وَصَفَه ابنُ رجبٍ إنّما هو مواضع من الكتاب، وليس غالبَ الكتاب، فإنّ غالبَ الكتاب على ما وَصَفَه ابن تيميّةَ سابقًا مِن الاعتناء بنقل ألفاظ الإمام أحمد.

والكتاب -الشافي- مفقودٌ، لا يُعلَمُ له خبرٌ في العصر الحاضر، سوى ثلاثِ قِطَعٍ يسيرةٍ طُبِعَتْ مع كتاب زاد المُسافر مِن قِبَلِ مُحقِّقِ الكتاب أثناء تحقيقِه لزاد المُسافر[٦].

٣- زادُ المسافر.

هذا مِن كتب الإمام أبي بكرٍ عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزدادَ المعروفِ بغُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣١/ ٢١٥).

(٢) المستوعب (١/ ٤٤).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت:٢٥٩هـ)، وقال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) عنه: «خطيب دمشق وإمامها وعالمها، وله المصنفات المشهورة المفيدة، منها (المترجم) فيه علوم غزيرة وفوائده كثيرة» البداية والنهاية (١٣/ ٥٤٤-٥٤٥)، والمترجم شرح لمسائل إسماعيل بن سعيد الشالنجي (ت:٢٣٠هـ)، وقد سبق الحديث عن مسائل الشالنجي.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠/ ٤٠٣).

(٥) قواعد ابن رجب ١٦٩ (ق/ ٨٢).

(٦) انظر: زاد المسافر (١/ ٢٢٤-٢٧٨).

وكتاب زاد المُسافر ما هو إلا اختصارٌ مِن كتابٍ للمؤلِّف نفسِه، هو: كتاب الشافي، مُرتّبةٌ مسائلُه ومُبَوّبةٌ، كما كان أصله؛ ليَسهُلَ الرُّجوعُ لها وتناوُلُها، قال ابنُ تيميّةَ (ت:٧٢٨هـ): «وقد بَسَطَ أبو بكرٍ عبد العزيز ذلك في الشافي الذي اختَصَرَ منه زاد المُسافر»[١]، ويقول المُؤلِّفُ نفسُه في مقدِّمة كتابه زاد المُسافر: «فإنّي اختَصَرتُ هذا المُختصَرَ مِن عِلمِ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبلٍ -رحمةُ اللهِ عليه- يَدُلُّ ما ذَكَرْناه عنه على ما لم نَذكُرْه عنه، وبَيّنّا فيه ما يَدُلُّ على غيرِه لمَن فَهِمَه؛ ليكونَ تخفيفًا على المتعلم، ودراسةً للمُمَيِّز»[٢].

قال الطوفيُّ (ت:٧١٦هـ) عن جامع الخَلّال، وعن زاد المُسافر لغُلام الخَلّال: «حوى الكتابانِ عِلمًا جَمًّا مِن علمِ الإمام أحمدَ ﷺ»[٣].

وقال أبو بكرٍ عبد العزيز غُلام الخَلّال -صاحبُ الشافي وزاد المُسافر-: «خالَفَني الخِرَقيُّ في مُختصَره في ستينَ مسألةً»، قال ابن أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «ولم يُسَمِّها، فتتبَّعتُ أنا اختلافَها، فوَجَدتُه في ثمانيةٍ وتسعينَ[٤] مسألةً»[٥]، وساقها ابنُ أبي يَعلى في طبقات الحنابلة[٦].

وكتابُ زاد المُسافر مطبوعٌ ومُتداوَلٌ.

٤- جامعُ المذهب.

لخاتمةِ الطبقة الأولى من الحنابلة وإمامِهم ومُدَرِّسِهم ومُفتيهم في زمانه: الحسنِ بنِ حامدٍ (ت:٤٠٣هـ)، تلميذِ الخِرَقيِّ (ت:٣٣٤هـ)، وعبدِ العزيز بن جعفرٍ المعروفِ بغُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ)، وهو مِن مُقدَّمي مشايخ أبي يَعلى (ت:٤٥٨هـ)، له مُصنّفاتٌ في علومٍ مختلفةٍ مِن أُصول الدين، وأُصول الفقه، والفقه، ومنها: شرحُ الخِرَقيِّ، وجامعُ المذهب.

قال ابنُ أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ): «ونَشَرَ اللهُ العظيمُ تصانيفَه وتلامذتَه في البلاد، وانتَفَعَ به الخَلقُ الكثيرُ مِن العِبادِ»[٧]، وكان ابنُ حامدٍ يَنسَخُ بيده ويَقتاتُ مِن أُجرته؛ فسُمِّيَ ابنَ حامد الوَرّاقَ[٨].

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣١/ ٢١٥).
(٢) زاد المسافر (٢/ ٥).
(٣) شرح مختصر الروضة (٣/ ٦٢٧).
(٤) هكذا في الأصل، وصحتها: ثمان وتسعين.
(٥) طبقات الحنابلة (٢/ ٧٦).
(٦) طبقات الحنابلة (٢/ ٧٦).
(٧) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧٦-١٧٧).
(٨) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧٧).

وكتابُه جامعُ المذهب مُرتَّبٌ على الأبواب، يَبلُغُ حوالي أربعِ مئةِ جُزءٍ، بَذَلَ فيه جُهدًا كبيرًا في جَمعِ ما تفرَّقَ مِن أقوال الإمام أحمد في الفقه، وتَتَبَّعَ الرواياتِ في مسائل الإمامِ أحمدَ وفتاواه، ونَقَلَها بالأسانيد عن مشايخِه الثِّقاتِ، حتى اتصل إسنادُها إليه مِن جامعي تلك المسائل مِن تلاميذ الإمام أحمد الذين دوَّنوا ما سَمِعوه منه، وغالبُها عن طريقِ شيخِه عبد العزيزِ بن جعفرٍ المعروفِ بغُلام الخَلّال[(١)].

وقد لَخَّصَ ابنُ حامدٍ استمدادَه في كتابه الجامع فيما نَقَلَه عنه ابنُ أبي يَعلى (ت:٥٢٦هـ) قال: «قرأتُ في بعض تصانيفه قال: اعلَمْ أنّ الذي يَشتمِلُ عليه كتابُنا هذا من الكتب والروايات المأخوذة مِن حيث نقل الحديث والسماعُ، منها: كتابُ الأثرم، وصالحٍ، وعبدِ الله، وابنِ منصورٍ، وابنِ إبراهيمَ، وأبو داودَ، والميمونيِّ، والمروذيِّ، والحارثِ، وأبو طالبٍ، وحنبلٍ، وعبدِ اللهِ بن سعيدٍ، ومُهَنّا، وأبو النضر، وأبو الصقر، ويعقوبَ بن بُختانَ، وإبراهيمَ بن هانئٍ، ومحمدِ بنِ عليٍّ، وجعفرِ بن محمدٍ النَّسائيِّ، وعبد الكريم بن الهيثمِ القَطّانِ، وأحمدَ بن القاسمِ، وزكريا بن الفَرَجِ، ومحمدِ بنِ الحَكَمِ، وابنِه بكرٍ، وحَربٍ الكِرمانيِّ، ويوسف بنِ موسى، وأحمدَ بن أصرَمَ المُزِّيِّ، ومحمد بن يحيى الكَحّالِ، وابنِ مُشَيشٍ، وأبو زرعة، ومسلمِ بن الحَجّاجِ، والمُشْكانيِّ، وإبراهيمَ الحربيِّ، وأحمدَ بن هشامٍ، وكتابُ الخِرَقيِّ»[(٢)].

وبهذه الأصول: ممّا كَتَبَه تلامذةُ الإمام أحمد من مسائله، و(الجامع لعلوم أحمد)، وما لَحِقَه من هذه الكتب الأربعة: (مُختصَرُ الخِرَقيِّ)، و(الشافي)، و(زادُ المُسافر)، و(جامعُ المذهب) صار فقهُ الإمام أحمد في مُدَوَّناتٍ فقهيّةٍ، وانفتَحَ الطريق للتصنيف مُرَتَّبًا على الأبواب الفقهيّة، والتخريجِ على المسائل لهذا المذهب، فكان ذلك أساسًا في التسهيل على علماء المذهب، وانطلاقِ التصنيف الفقهيِّ فيه طبقةً بعدَ طبقةٍ[(٣)].

❁❁❁

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١، ١٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٣)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (١/ ٣١٩)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب (١/ ١٣٥)، ومقدمة عبد الله بن جبرين لتحقيق كتاب شرح الزركشي على مختصر الخرقي (١/ ١٤-١٥).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١).

(٣) ينظر في طبقات المصنفين في مذهب الإمام أحمد ما سبق في المطلب الثالث من المبحث الأول.

المبحث السادس

أثر تدوين فقه الإمام أحمد على اشتهاره وانتشاره

تدوينُ فقه المذهب الحنبليِّ عن إمامه الإمامِ أحمدَ في عهده، وعهدِ تلامذته ومَن بعدَهم ممّن سَلَفَ ذِكرُهم؛ ممّا أوجَبَ اشتهارَه وانتشارَه بين علماء المذهب أنفسِهم، وغيرِهم مِن فقهاء المذاهب المُعتبَرة.

وفتَحَ تدوينُ المسائل المجموعةِ عن الإمام أحمد في عهده أو بعده لتلامذته بابًا واسعًا لرواية هذه المسائل، وتداوُلِها وتدارُسِها مِن قِبَلِ تلامذةِ الإمام أحمد، واتِّخاذِها مادّةً للدرس لمّن تولّى التدريس منهم، وكان ذلك مُمَهِّدًا لمَن جاء بعدهم لمواصلة المسيرة في جَمعِ فقه الإمام أحمد بأوسعِ نِطاقٍ، وتبويبِه وترتيبِه، ومِن ثَمَّ اختصاره مُرَتَّبًا، كما فعل محمد بن أحمد بن هارون الخَلّال (ت:٣١١هـ) في مجموعه (جامع علوم الإمام أحمد)، والخِرَقيُّ (ت:٣٣٤هـ) في مُختصَرِه -مطبوع- وأبو بكرٍ عبد العزيز بن جعفر المشهورُ بغُلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ) في كتابَيْه: الشافي، وزاد المسافر-والثاني مُختصَرٌ مِن الأوّل، وهو مطبوعٌ، وأمّا الأوّل فلم أَقِفْ عليه- وكذا جامع المذهب لأبي الحسن بن حامِدٍ (ت:٤٠٣هـ).

وكانت المسائل المرويّةُ عن الإمام أحمد[١] ومنها: مسائلُ الكَوسَجِ -الذي اشتمل على (٣٦٠٩) مسائلَ، ومسائلُ حَربٍ الكِرمانيِّ الذي اشتمل على (٤٠٠٠) مسألةٍ = مادّةً لقدماء المؤلِّفين ممَن اعتَنَوْا بنقل الخلاف الفقهيِّ، ومنه مذهبُ الإمام أحمد منذ زمنٍ مُبكِّرٍ، وذلك كأبي عيسى الترمذيِّ (ت:٢٧٩هـ) في سننه، ومحمد بن نصر المروزيِّ (ت:٢٩٤هـ) في كتابه: (اختلاف الفقهاء)، وابنِ المُنذِرِ (ت:٣١٩هـ) في كتبه: (الأوسط) و (الإشراف) وغيرِهما[٢]، وما ذلك إلا لمَقامِ فقه الإمام أحمد، قال قُتَيْبةُ بنُ سعيدٍ (ت:٢٤٠هـ): «لو أدرَكَ أحمدُ بنُ حنبلٍ عصرَ الثوريِّ، ومالكٍ، والأوزاعيِّ، والليثِ بن سعدٍ، لكان هو المُقَدَّمَ»[٣].

فقد حاز الإمامُ أحمد وأراؤه في الفقه، ومذهبُه الفِقهيُّ مكانًا عَليًّا مع أشِقّائه من المذاهب الفقهيّةِ

(١) سبقت هذه المسائل في المبحث الثالث من هذا المطلب.

(٢) ينظر: المقدمة الممهدة لتحقيق كتاب مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية إسحاق بن منصور المروزي (الكوسج) (١/ ٢٢٩).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٣)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٩/ ١٦٨، طبقات الفقهاء ٩١.

الأُخرى التي اشتُهِرَتْ وصار لها أتباعٌ.

يقول الشيرازيُّ (ت:٤٧٦هـ): «ثم انتهى الفقهُ بعد ذلك في جميع البلاد التي انتهى إليها الإسلامُ إلى أصحاب الشافعيِّ، وأبي حنيفةَ، ومالكٍ، وأحمدَ، وداودَ، وانتَشَرَ عنهم الفقهُ في الآفاق، وقام بنصرة مذاهبهم أئمّةٌ ينتسبون إليهم، وينصرون أقوالَهم»[١]، وهذا ما يُقَرِّرُه الغزاليُّ (ت:٥٠٥هـ) -أيضًا- فهو يقول: «فالفقهاءُ الذين هم زعماء الفقه وقادةُ الخَلْقِ -أعني الذين كَثُرَ أتباعُهم في المذاهب- خمسةٌ: الشافعيُّ، ومالكٌ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وأبو حنيفةَ، وسفيانُ الثوريُّ، رَحِمَهم اللهُ تعالى»[٢].

وكذا قال القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ): «وصار الناسُ اليومَ في أقطار الدنيا إلى خمسة مذاهبَ: مالكيّةٌ، وحنفيّةٌ، وشافعيّةٌ، وحنبليّةٌ، وداوديّةٌ، وهم المعروفون بالظاهريّة»[٣].

فذَكَروا من بين أصحاب المذاهب المُعتبَرة الذين هم زُعماءُ الفقه وكَثُرَ اتِّباعُهم: مذهبَ الإمام أحمدَ، ممّا يَدُلُّ على اشتهارِه مع أصحاب المذاهب المُعتبَرةِ.

قال الذهبي (ت:٧٣٨هـ) عن أحمدَ وفقهِه: «ووالله لقد بَلَغَ في الفقه خاصّةً رُتبةَ الليثِ، ومالكٍ، والشافعيِّ، وأبي يوسفَ»[٤].

وربّما قال بعضُهم: إنّ الإمامَ أحمدَ مُحَدِّثٌ وليس بفقيهٍ، وهذا مِن جَهلِهم بالإمام أحمدَ وفِقهِه، وذلك القولُ خطأٌ محضٌ؛ فقد كان الإمام أحمدُ مُلمًّا بالفقه درايةً مِن مصادرِه إلمامُه بالحديث؛ روايةً ورِجالًا وعِلَلًا؛ لأن روايتَه للحديث كما في المُسنَدِ، ومعرفتَه بعِلَلِه ورِجالِه لا يُعارِضُ ما هو معلومٌ مِن حاله بالاستنباطِ، وتقريرِ المسائل الفقهيّةِ، وإجابةِ السائلِ، وما نُقِلَ عنه مِن فِقهٍ شاهدٌ على ذلك، ففي المسائل المنقولة عنه كما يقول بكر أبو زيدٍ (ت:١٤٢٩هـ): «مِن الفقه، والتعليل، والتدليل، ودِقّةِ النظر ما يُبهِرُ العقولَ، ويَرسُمُ للمُتفَقِّه طريقَ الفقهِ في الدين، واستنباطِ دقائق الأحكام مِن أدلّة التشريع»[٥].

فالإمامُ أحمدُ ممّن جَمَعَ اللهُ له بين العلمينِ، فهو مع المُحدِّثينَ في رواية الحديثِ ومعرفةِ عِلَلِه

(١) طبقات الفقهاء ٩٧.
(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٤).
(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ٦٧).
(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢١).
(٥) المدخل المفصل (١/ ٣٧٣).

ورِجالِه، وهو مع الفقهاء المجتهدينَ في استنباط الأحكامِ مِن مصادرِها، وذلك فضلُ اللهِ يُؤتيه مَن يشاءُ.

قال ابنُ عَقيلٍ (ت:٥١٣هـ): «مِن عَجيب ما تسمعُه عن هؤلاء الأحداثِ الجُهّالِ أنهم يقولون: أحمدُ ليس بفقيهٍ، لكنّه مُحَدِّثٌ، وهذا غاية الجَهلِ؛ لأنّه قد خرَجَ عنه اختياراتٌ بناها على الأحاديث بناءً لا يَعرِفُه أكثرُهم، وخرَجَ عنه مِن دقيقِ الفقه ما ليس نراه لأحدٍ منهم، وانفرَدَ بما سَلَّموه له مِن الحِفظِ، وشارَكَهم، وربّما زاد على كبارِهم»[(١)].

قال الذهبيُّ (ت:٧٣٨هـ) مُعقِّبًا على ما ذَكَرَه ابنُ عَقيلٍ عن بعضهم بأنّ أحمد مُحدِّثٌ وليس بفقيهٍ: «قلتُ: أحسَبُهم يظنونه كان مُحَدِّثًا وبس[(٢)]، بل يتخيلونه مِن بابة مُحدِّثي زمانِنا، ووالله لقد بَلَغَ في الفقه خاصّةً رُتبةَ الليثِ، ومالكٍ، والشافعيِّ، وأبي يوسفَ، وفي الزُّهدِ والوَرَعِ رُتبةَ الفُضَيلِ، وإبراهيمَ بن أدهَمَ، وفي الحفظ رُتبةَ شُعبةَ، ويحيى القَطّانِ، وابنِ المَدينيِّ، ولكنّ الجاهلَ لا يَعلَمُ رُتبةَ نفسِه، فكيف يَعرِفُ رُتبةَ غيرِه»[(٣)]، وبهذا تتضحُ مكانةُ الإمام أحمد في الفقه، ومكانةُ مذهبِه بين المذاهب الفقهيّة المُعتبَرة.

وممّا يَدُلُّ على فقه الإمام أحمدَ وسَعَتِه كثرةُ فُروعِه؛ فقد بَلَغَ عددُ مسائله التي أجاب عليها أكثرَ من ستينَ ألفَ مسألةٍ، تلقّاها عنه تلامذتُه[(٤)]، وممّن دَوَّنَ مسائله ونقَلَها عنه: الكَوسَجُ (ت:٢٥١هـ) ومسائلُه (٣٦٠٩) مسائل، وابنا الإمام أحمد صالحٌ (ت:٢٦٦هـ) ومسائلُه (١٧٥٦) مسألةً، وعبدُ الله (ت:٢٩٠هـ) ومسائلُه (١٦٣٥) مسألةً، وأبو داود السِّجِستانيُّ (ت:٢٧٥هـ) ومسائلُه (٢٠٧١) مسألةً، وإسحاقُ بن إبراهيم بن هانئٍ (ت:٢٧٥هـ) ومسائلُه (٢٣٩٤) مسألةً، وحَربٌ الكِرمانيُّ (ت:٢٨٠هـ) ومسائلُه (٤٠٠٠) مسألةٍ، وغيرُهم ممّن مَرَّ بيانُه في المبحث الثالث مِن هذا المطلب، وغيرُهم من أصحاب المسائل، وكذلك ما نَقَلَه الخَلّال (ت:٣١١هـ) مِن فقه الإمام أحمد في كتابه: (جامع علوم الإمام أحمد) ممّا مَرَّ ذِكرُه في المبحث الرابع.

ينضافُ إلى ذلك اشتهارُه في مُصنّفات خلاف الفقهاء -ممّن سَبَقَ ذِكرُهم- في مسائل الفقه، منذُ

(١) مناقب الإمام أحمد؛ لابن الجوزي ٨٠، وينظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٥٦-١٥٧)، والمذهب الحنبلي؛ للتركي (١/ ١٥٠)، وابن حنبل حياته وعصره-آراؤه وفقهه؛ لأبي زهرة ١٨١.

(٢) بس: بمعنى كفى وحسب. [القاموس المحيط، تكملة المعاجم (مادة/ بس)].

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢١)، وينظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، طبعة: مكتبة الخانجي ٩٣، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٤/ ٢٤٣-٢٤٤).

(٤) المدخل المفصل (١/ ٣٧٣).

زمنٍ مُبَكِّرٍ، وكانت مادّتُها التي استَقَتْ منها ذلك مسائلَ الإمام أحمدَ التي دوَّنَها أصحابُه على نحو ما سَبَقَ في مُستهَلِّ هذا المبحث[١].

ومَن لم يذكر مذهبَ أحمد مِن المُصنِّفينَ في الخلاف الفقهيِّ فذلك حَسَبَ غَرَضِه مِن مُصَنَّفِه ومَنهَجِه في ذكر الخلاف، ولم يكن ذلك لشُحِّ مسائل الفقه عند الإمام أحمد، فقد دَوَّنَها أصحابُه، ومَن طَلَبَها يَجِدُها كما وَجَدَها غيرُهم ممّن دَوَّنوا الخلاف الفقهيَّ على نحوِ ما ذَكَرْنا سابقًا، ومَن تَرَكَ إيرادَ فقه الإمام أحمد عمدًا مِن مُصنِّفي الخلاف الفقهيِّ فلا ضَيْرَ على فقه الإمام أحمد ومذهبِه من ذلك، وكلٌّ يُؤخَذُ مِن كلامِه ويُرَدُّ إلا النبيَّ المُجتبَى والرسولَ المُصطفى ﷺ.

ثم إنّ غَلَبَةَ الحديث والآثار عن الصحابة والتابعينَ التي غَلَبَتْ في هذا المذهب هي مَيزةٌ له لا عليه، ولا تَسلُبُه الفقهَ، أو تُوجِبُ الإعراضَ عنه، فقد كان لعلم الإمام أحمدَ بالسنّة والآثارِ عن الصحابة والتابعينَ الأثرُ الهامُّ في سَعةِ المذهب في العقود والشروط، يقولُ محمد أبو زهرةَ (ت:١٣٩٤هـ): «أحمد أخصَبُ الأئمّة فِقهًا في باب العقودِ والشروطِ، وأوسَعُها رِحابًا لها، وإنّ عِلمَه بالآثار كان يُسعِفُه بآثارٍ تفتحُ الباب للاشتراط في عقودٍ ظَنَّ غيرُه ممّن لا يعلَمُ السنّة كما يَعلَمُها أنّه لا أثَرَ فيه، وأنّ دراستَه للآثار جعلته يَفهَمُ أنّ منطقَ الفقه الأثريِّ يُوجِبُ الإطلاقَ دون التقييد، والإباحةَ دون المنعِ حتى يقومَ دليلٌ به»[٢].

بل وفرةُ الآثارِ في هذا المذهب هي التي جعلته وما ماثَلَه يَسبِقُ كلَّ النظم القانونية الوضعيّةِ إلى أحدث الأحكام والمبادىء في تقرير أحكامٍ وقواعدَ تحترمُ إرادةَ الطرفينِ في التعاقد ممّا لم تَعرِفْه هذه النُّظُمُ إلا في أواخر القرن الثامنَ عَشَرَ، يقول مصطفى الزرقاء (ت:١٤٢٠هـ): «الاجتهادُ الحنبليُّ وما على أساسه وغِرارِه في فهم النصوص الشرعيّةِ حولَ مبدأ سلطان الإرادة العَقَديّةِ لا ينقضي منه إعجابُ المتأمِّل، وهو الاجتهادُ الجديرُ بالخلود، فهو في باب العقود والشروط كالأُفُق الفسيح، واسعٍ محدودٍ، ولكنّ حدودَه هي الطبيعة نفسُها، ولا سيما إذا عَرَفْنا أنّ مبدأَ سلطان الإرادة الذي قرَّرَه الاجتهادُ الحنبليُّ منذ اثنَي عَشَرَ قرنًا استنباطًا مِن نصوص الشريعة الإسلاميّة الخصيبة وأصولِها المُحكَمةِ الواضحةِ، لم تكن لتَعرِفَه أو تفهَمَه الشرائعُ العالميّةُ والفقهُ الروماني، ولم تَنتَبِهْ إليه الأفكارُ التشريعيّةُ والاجتماعيّةُ في أوروبا إلا منذ قرنينِ كما سنرى، مع أنّ الإمامَ أحمد بن حنبلٍ

(١) المذهب الحنبلي للتركي (١/ ١٥٠-١٥٥).

(٢) ابن حنبل حياته وعصره ٣٥١ ط المطبعة النموذجية، وينظر: المدخل الفقهي العام للزرقا (١/ ٤٨٢-٤٨٥، ٥٠٠).

صاحبَ المذهب معدودٌ مِن فقهاء مدرسة الحديثِ لا مِن مدرسة الرأي»[١].

وكذا مِن أَثَرِ وفرةِ الآثار في مذهب الإمام أحمد: التيسيرُ في العبادات، ويظهَرُ ذلك في أحوالٍ وصُوَرٍ مِن العبادات انفرَدَ بها مذهبُ الإمام أحمد، كما في المَسحِ على الجوربينِ ولو غيرَ مُنعَّلَينِ، أو نَفَذَ الماء من خلالِهما، ولولا ذلك لضاق الأمرُ على الناس عند الوضوء مع لُبسِ الجوربينِ، ومثل طهارةِ رَوثِ وبولِ ما يُؤكَلُ لحمُه، ولولا ذلك لضاق الأمرُ على مُخالِطي هذه البهائم مِن حالبٍ أو دائسٍ، وكذا الجمعُ بين الصلاتين للحاجة العارضة كالمُستحاضة والمريض يَشُقُّ عليه الوضوءُ لكل صلاةٍ، ونحو ذلك من الأعذار، ولولا ذلك للَحِقَ الأُمّةَ الحَرَجُ، وكذا مثلُ فعل العبادة بصفاتٍ مُتعدِّدةٍ كما في صلاة الخوف، فقد جاءَتْ بصفاتٍ كلُّها جائزةٌ، وفيه من التوسعة على مُؤدّي هذه الصلاة مافيه، وكلُّ ذلك لِما وَقَفَ عليه الإمام أحمد من النصوص والآثار المُؤيِّدةِ لِما يذهَبُ إليه[٢].

وقد انتشَرَ المذهبُ بين العلماء في بلاد الإسلام قاطبةً؛ ولذلك رأيتُ أهل الأندلس، كابنِ بَطّالٍ (ت:٤٤٩هـ)، وابنِ حَزمٍ (ت:٤٥٦هـ) في المُحلّى، وابنِ عبد البَرِّ (ت:٤٦٣هـ) في التمهيد والاستذكار، وغيرِهم مِن فقهاء الإسلام في بقاعٍ شتّى، يَنقُلونَ آراءَ الإمام أحمد في المسائل الفقهيّةِ، ولم تَكمُلْ بعدُ المئةُ الخامسةُ.

بل آلَ الأمرُ إلى أنّ أحدَ موسوعات الفقه العُظمى -ممّا لا غِنى عنه لطالب العلم المُتقدِّمِ في الفقه، أيًّا كان مذهبُه- وهو المُغني لابن قُدامةَ (ت:٦٢٠هـ) مِن مُؤلَّفاتِ الحنابلة في الخلاف العالي بين المذاهب الفقهيّةِ، لم تَطِبْ نفسُ العز بن عبد السلام (ت:٦٦٠هـ) -وهو الشافعيُّ مذهبًا- بالفتوى إلا بعد حصوله على نُسخةٍ منه[٣]، ونَسَجَ على مِنوالِ المُغني النوويُّ (ت:٦٧٦هـ) فيما أنجَزَ مِن مجموعِهِ، كما ذَكَرَه السيوطيُّ (ت:٩١١هـ)[٤].

كما أنّ الحنابلةَ أوّلُ مَن وَلَجَ الكتابةَ في تراجم العلماء، ممّا كَتَبوه في تراجم علمائهم، وكان

(١) المدخل الفقهي العام (١/ ٤٨٥-٤٨٦).
وفي بعض نسخ مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٠٥١) نسب إليه قوله: إن تمسك أحمد بالآثار حدّ من انتشار المذهب والاجتهاد فيه، انتهى. وهذا غير صحيح المعنى، وما نقلناه آنفًا في المتن يرد ذلك.
(٢) الأوسط؛ لابن المنذر ٣/ ٥٠٧، مجموع الفتاوى ٢١/ ٥٠١، ٢٤/ ٢٦، ٣٤/ ٣٧، الروض المربع شرح زاد المستقنع ٢/ ٤١١، والمدخل المفصل ١/ ١٤٠-١٤١.
(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٤/ ١٤٠.
(٤) الحاوي للفتاوى ١/ ١٦٩.

أوّلَ ذلك كتابُ: (طبقات أصحاب أحمد بن حنبل) لأبي بكر الخَلّال (ت:٣١١هـ)، وكذا كتاب: (طبقات الأصحاب) لأبي الحسين بن المنادي (ت:٣٣٦هـ)[(١)]، وكذلك لهم سبقٌ آخَرُ وهو حصرُ مُؤلَّفاتِ علماء المذهب بذِكرِ كُتُبِ كلِّ عالمٍ حنبليٍّ في الفقه، وكان مُقدَّمُها وابنُ بَجدَتِها ابنَ عبد الهادي الشهيرَ بابن المِبْرَد (ت:٩٠٩هـ) في كتابه: (معجم الكتب) وهو مطبوعٌ[(٢)].

وأمّا مِن جهة الأتباع قِلّةً وكثرةً فقال الغزاليُّ (ت:٥٠٥هـ): «والإمام أحمد بن حنبل وسفيانُ الثوريُّ -رحمهما الله تعالى- فأتباعُهما أقلُّ مِن أتباع هؤلاء، وسفيانُ أقلُّ أتباعًا من أحمد»[(٣)].

فالمذهبُ قد يَحصُلُ له إقبالٌ وإدبارٌ في الأتباع والانتشار في الأمكنة، فقد يَنحصِرُ في بلدٍ ثم يَنتشِرُ، وقد يَنحسِرُ في بلدٍ ويظهَرُ في آخَرَ، وليس قلّةُ الأتباعِ لمذهب الإمام أحمد، أو تأخُّرُ انتشارِه بالنسبة لغيره من المذاهب ممّا يَغُضُّ من المذهب وأصالته، قال ابن حزمٍ (ت:٤٥٦هـ): «لا معنى لكثرة الأتباع، ولا فضيلةَ في ذلك»[(٤)].

ثم إنّ قلّةَ الأتباع أو تأخُّرَ الانتشار للمذهب له مُوجباتُه، منها: أنّ المذهب الحنبليَّ لم يحظَ -كسائر المذاهب الفقهيّة الثلاثة الأُخرى: الحنفيّةِ، والمالكيّةِ، والشافعيّةِ- بمُشاركته مذهبًا رسميًّا للدولة، أو مشاركةِ علمائه في القضاء كالحال في المذاهبِ الفقهيّةِ الثلاثة الأُخرى التي كان مذهبُها الفقهيُّ مُتَّبَعًا في الدولة كمذهب الحنفيّةِ، أو كان فقهاؤه ممّن تولَّوُا القضاءَ بها، فكان سببًا في بُروزِهم وشهرةِ مذاهبِهم «وللدول في طيِّ العلومِ ونشرِها وإظهارِها تأثيراتٌ مُعجِزةٌ»[(٥)].

يقابلُ ذلك: قِلّةُ مَن تولّى القضاءَ من الحنابلة مُقارنةً بغيرهم مِن فقهاء المذاهب الثلاثة الأخرى، ففقهاءُ الحنابلة كما يقولُ ابنُ عَقيلٍ الحنبليُّ (ت:٥١٣هـ): «هذا المذهب إنّما ظَلَمَه أصحابُه؛ لأنّ

---

(١) المدخل المفصل ١/ ٤٢٥.

(٢) أما الفهرست لابن النديم (ت:٤٣٨هـ) فهو أول كتاب أُلِّفَ في التعريف بمختلف الفنون وما صنف فيها، فلا يخص كتب العلوم الشرعية، أو كتب علماء أحد المذاهب الأربعة، فهو كما يقول مؤلفه: «هذا فهرست كتب جميع الأمم، من العرب والعجم، الموجود منها بلغة العرب وقلمها، في أصناف العلوم وأخبار مصنفيها، وطبقات مؤلفيها، وأنسابهم، وتاريخ مواليدهم، ومبلغ أعمارهم، وأوقات وفاتهم، وأماكن بلدانهم، ومناقبهم، ومثالبهم، منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا، وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة» [الفهرست ٢]، ثم ابن النديم ليس من علماء المذاهب الأربعة الفقهية، وإنما هو معدود من الأدباء الشيعة، قال الذهبي عنه: «الأديب الشيعي المعتزلي صاحب التصانيف» [تاريخ الإسلام (٨/ ٨٣٣)].

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢٨).

(٤) الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة ٣٩.

(٥) طبقات فقهاء اليمن لعمر الجعدي (٧٩-٨٠).

أصحاب أبي حنيفة والشافعيِّ إذا بَرَعَ أحدٌ منهم في العلم تولّى القضاءَ وغيرَه مِن الولايات، فكانت الولايةُ سببًا لتدريسه واشتغالِه بالعلم، فأمّا أصحابُ أحمد فإنّه قَلَّ فيهم مَن تعلَّقَ بطرفٍ مِن العلم إلا ويُخرِجُه ذلك إلى التَّعبُّدِ والتَّزهُّدِ؛ لغلبةِ الخير على القوم، فينقطعونَ عن التشاغُل بالعلم»[(١)].

ثم إنّ المذهب الحنبليَّ نَشَأَ آخِرَ المذاهب الفقهيّةِ الأربعةِ؛ إذ إنّ إمامَه وُلِدَ عام ١٦٤هـ وتُوُفِّيَ عام ٢٤١هـ، أي بعد وفاة أبي حنيفةَ (ت:١٥٠هـ) -وهو أول المذاهب ظهورًا- بنحو تسعينَ عامًا، وبعدَ وفاة الشافعيِّ (ت:٢٠٤هـ) -وهو مَن جاء مذهب أحمد بعدَه- بحوالي ستةٍ وثلاثينَ عامًا، فمِن الطبيعيِّ تبَعًا لذلك أنْ يتأخَّرَ انتشارُ المذهب تبَعًا لتأخُّرِ ظهوره، لكنّه في كل الأحوال كان حاضرًا عند فقهاء مذهبِه وغيرِهم؛ فقد كان علماء مذهبِه يتناقلون الرواياتِ عن مؤسِّسه -الإمام أحمد- ويتدارسونها، كما رأينا في المسائل التي نَقَلَها أصحاب الإمام أحمدَ عنه ممّا مَرَّ ذِكرُه في المبحث الثالث والرابع والخامس، كما كان فقهُ الإمام أحمد مُشتهِرًا عند علماء غيرِهم ممّن اعتَنَوْا بتدوين الخلاف الفقهيِّ مُبكِّرًا ممّن سَبَقَ ذِكرُهم في مُستهَلِّ هذا المبحثِ، فقد نَقَلوا آراءَ الإمام أحمد في الفقه ممّا يُعلَمُ منه أنّه وإنْ جاء مذهب الإمام أحمد آخِرًا فقد اصطَفَّ مع صَحْبِه من المذاهب المشهورة، ولم يتأخَّرْ في ذلك حال التدوين الفقهيِّ المُقارَن.

وأُنَبِّهُ إلى أنّ ما زَعَمَه المستشرقُ آدمُ مِتْز (ت:١٣٣٥هـ) مِن أنّه «لم يَنَلِ الحنابلةُ الاعترافَ بأنهم فقهاءُ إلا أخيرًا»[(٢)]، ثم يُعلِّقُ في كتابه هذا في حاشيته بقوله: «حوالي عام ٥٠٠هـ كما يقول الغزاليُّ»[(٣)].

فكلامُه هذا مُرسَلٌ، لا ينطوي على شيءٍ من الحقيقة، ولا دليلَ عليه، ويَرُدُّه كثرةُ الحنابلة ببغدادَ، قال ابنُ الأثير (ت:٦٣٠هـ) عنهم في حوادث عام ٣١٠هـ: «وكانوا لا يُحصَوْنَ كثرةً»[(٤)]، وقال الرَّحالةُ البَشّاريُّ (ت: نحو:٣٨٠هـ) عن العراق: «وقد حَصَلَ به عِدّةٌ مِن المذاهب، الغَلَبَةُ ببغداد للحنابلة»[(٥)]، كما يَرُدُّه تناقضُ آدمَ مِتْز مع نفسه، فهو يقول: «ولم يَبرُزْ مذهبُ الإمام أحمد خارجَ العراق إلا في القرن الرابع الهجريِّ»[(٦)]، فكيف يَبرُزُ المذهبُ مِن بلدٍ إلى آخَرَ في القرن الرابع

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٦٠٩ ط مكتبة الخانجي، وينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٣٤٨).
(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (١/ ٣٨٨).
(٣) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (١/ ٣٨٨).
(٤) الكامل في التاريخ (٧/ ٩).
(٥) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ١٢٦.
(٦) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (١/ ٣٩١).

ولم يُعترَفْ به إلا حوالي عام خمسِ مِئةٍ؟!!

كما أنّ الغزاليَّ لم يقل: إنّه لم ينلِ الحنابلةُ الاعترافَ بأنهم فقهاءُ إلا أخيرًا، حوالي عام خمسِ مِئةٍ، إنّما هذا مِن كِيسِ آدَمَ مِتْز، والذي ذَكَرَه الغزاليُّ هو: أنّ أبا حنيفةَ ومالكًا والشافعيَّ وأحمدَ وسفيانَ زعماءُ الفقه، ثم قال عن أحمد وسفيانَ: «إنّ أتباعَهُما أقَلُّ مِن أتباع هؤلاء»[١]، وفي موضعٍ آخَرَ ذَكَرَ أنّ أحمدَ مع صحبه مِن الفقهاء الخمسةِ: «زعماءُ الفِقهِ، وقادةُ الخَلقِ... الذين كَثُرَ أتباعُهم في المذاهب»[٢] فوصَفَهم بالزعامة في الفقه، وكثرةِ الأتباعِ، ولا يَضُرُّ كثرةُ أتباع بعضِهم عن بعضٍ في فِقهِهم.

ثم إنّ ما مضى ذِكرُه هنا وفي المباحث السالفة في تدوين مذهب الإمام أحمد منذُ عهد مؤسِّسه إلى استواء التأليف فيه في طبقة المُتقدِّمينَ مِن علماء المذهب - يُؤَيِّدُ ظهورَ هذا المذهب، وبروزَ فقهائه في وقتٍ مُبكِّرٍ.

كما أنّ أصحابَ المُصنّفاتِ في الخلاف الفقهيِّ -ممّن سَبَقَ ذِكرُهم في مُستهَلِّ هذا المبحثِ، وكلُّهم ممّن كانت وفاتُهم في نهاية القرن الثالث أو بداية القرن الرابع- وهم مَن دَوَّنوا مُبَكِّرًا خلافَ الفقهاء في مُصنَّفاتهم، قد نَقَلوا آراء الإمام أحمد بن حنبل في الفقه مِن مصادره الأوليّةِ التي ذَكَرْناها، كمسائل الكَوسَجِ (ت:٢٥١هـ) وغيرِها.

ومذهبٌ يقع له هذا الاهتمامُ -مع تأخُّرِ وفاةِ مؤسِّسه- بتتبُّعِ مسائلِه، وتدوينِها، وتداوُلِها بين فقهائه بالرواية والتدريس، وعند غيرِهم مِن الفقهاء المُصنِّفينَ في الخلاف بتداوُلِ آراء إمامِه في مُؤلَّفاتهم - لا يُمكِنُ أنْ يقال: إنّه لم ينل الاعترافَ إلا متأخِّرًا، حوالي عام خمسِ مئةٍ، بل ذلك يدلُّ على اشتهار هذا المذهب مُبكِّرًا، واصطفافه مع أشِقّائه من المذاهب المشهورة في وقتٍ مُبكِّرٍ، كما فصَّلْنا ذلك بشواهده.

❁❁❁

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢٤).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٨).

خاتمة البحث وأهم نتائجه

حاصلُ هذا البحث وأهَمُّ نتائجه تتلخَّصُ في الآتي:

١- تدوينُ الفقه الحنبليِّ ابتدأ منذ عهد مؤسِّسه، وفي حياته، مُتمثِّلًا فيما كَتَبَه الإمامُ أحمدُ بنفسه مِن فتاوى، أو دَوَّنَه مِن كُتبٍ، وما أملاه بنفسه على أحد تلامذته، أو عُرِضَ عليه مِن أحدِهم فأجازه، أو كَتَبَه تلامذتُه بمشهدٍ منه وإقرارٍ له على ذلك.

٢- نَهَضَ تلامذةُ الإمام أحمد بتدوين مسائله في الفقه، ومِن هؤلاء الكَوسَجُ (ت:٢٥١هـ)، وصالح ابن الإمام أحمد (ت:٢٦٦هـ)، وأبو بكرٍ الأثرَمُ (ت:٢٧٣هـ)، والميمونيُّ (ت:٢٧٤هـ)، وأحمد المَرُّوذيُّ (ت:٢٧٥هـ)، وإسحاق بن إبراهيم بن هانئٍ (ت:٢٧٥هـ)، وأبو داود السِّجِستانيُّ (ت:٢٧٥هـ)، وحَربٌ الكِرمانيُّ (ت:٢٨٠هـ) وعبد الله بن الإمام أحمد (ت:٢٩٠هـ)، والفضلُ بن زياد (ت: في النصف الثاني من القرن الثالث) وأبو الحارث أحمد بن محمد الصائغُ (ت: في النصف الثاني من القرن الثالث).

٣- جاء بعد تلامذة الإمام أحمد علماءُ مِن طبقة تلامذتهم، منهم محمد بن أبي عبد الله الهمداني المعروفُ بـ(مَتُّوَيْه) فجَمَعَ مسائل الإمام أحمد في سبعينَ جُزءًا كِبارًا، ولم يشتهِرْ ما كَتَبَه، ولا خبَرَ عنه، وإنّما كان ذلك لأحمد بن محمد بن هارون الخَلّال (ت:٣١١هـ) الذي جَمَعَ مسائل الإمام أحمد في جامعٍ عُرِفَ بـ(جامع علوم الإمام أحمد) وكانت حوالي أربعينَ مُجلّدًا، وأخذَتِ الشُّهرةَ، وتناقَلَها العلماءُ، وشَهِدوا لصاحبها بالفضل في مذهب الإمام أحمد، قال ابن الجوزيِّ (ت:٥٩٧هـ): «كلُّ مَن تَبِعَ المذهبَ يأخُذُ مِن كُتُبِه».

٤- ثم كان بعد ذلك جيلٌ من العلماء من طبقة المتقدِّمينَ ومِن تلامذة مَن سَبَقَهم، فشاركوا في تدوين فقه الإمام أحمد، من هؤلاء: أبو القاسم الخِرَقيُّ (ت:٣٣٤هـ) وله المُختصَرُ الشهيرُ، وله شروحٌ عِدّةٌ، منها: المغني لابن قُدامةَ (ت:٦٢٠هـ)، ومنهم أبو بكرٍ عبد العزيز المشهورُ بغلام الخَلّال (ت:٣٦٣هـ) في كتابيه الشافي، وزاد المسافر، والأخيرُ مطبوعٌ.

٥- جاء بعد هؤلاء عالِمٌ مِن تلامذة الخِرَقيِّ، وغُلامِ الخَلّال، هو الحسن بن حامِدٍ (ت:٤٠٣هـ) خاتمةُ طبقة المُتقدِّمينَ في كتابه جامع المذهبِ.

٦- فتحَتْ هذه الأصولُ مِن المدوَّنات الفقهيّةِ السابقةِ في هذه الطبقة الطريقَ للتصنيف الفقهيِّ،

والتخريجِ على المسائلِ، فكان ذلك أساسًا في التسهيل على علماء المذهب، وانطلاقِ التصنيف فيه، طبقةً بعد طبقةٍ.

٧- كان للتدوين الفقهيِّ في طبقة المُتقدِّمينَ من الحنابلة على نحوِ ما أسلَفْنا وفصَّلْنا في البحث أثرٌ في اشتهار المذهب، وانتشاره بين علمائه وغيرِهم، في بغداد وغيرها مِن الآفاق والبلدان الإسلامية، فتناقلوا آراءَ الإمام أحمد وتلامذته في مُصنَّفاتهم في الخلاف، كما فَعَلَ محمدُ بن نصرٍ المروزيُّ (ت:٢٩٤هـ) في كتابه (اختلاف الفقهاء)، وابنُ المُنذِرِ (ت:٣١٩هـ) في كتبه، ومنها: الأوسط، والإشراف، وابنُ بَطّالٍ (ت:٤٤٩هـ) في كتابه شرح صحيح البخاري، وابنُ حزمٍ (ت:٤٥٦هـ) في كتابه المُحلّى، وابنُ عبد البَرِّ (ت:٤٦٣هـ) في كتابَيْه التمهيدِ والاستذكارِ.

فهرس المصادر والمراجع

١ – **ابن حنبل حياته وعصره–آراؤه وفقهه**: محمد أبو زهرة (ت:١٣٩٤هـ) دار الفكر العربي، القاهرة.

٢ – **(نسخة أخرى، وأشير إليها)** دار الفكر العربي، المطبعة النموذجية.

٣ – **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**: أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري (ت: نحو ٣٨٠هـ) مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١١هـ.

٤ – **إحياء علوم الدين**: أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥ – **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (ت:٤٤٦هـ) تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض.

٦ – **إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين**: شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيِّم الجوزيّة (ت:٧٥١هـ) راجعه: طه عبد الرؤوف، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان.

٧ – **(نسخة أخرى، وأشير إليها)** ج١–٢، ٥ تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، ج٣–٤ تحقيق: محمّد عزير شمس، دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٤٠هـ.

٨ – **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**: علاء الدِّين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المَرْداوي (ت:٨٨٥هـ) تحقيق: محمّد حامد الفقي، مطبعة السنّة المحمّديَّة، الطبعة: الأولى ١٣٧٤هـ.

٩ – **البداية والنهاية**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:٧٧٤هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.

١٠ – **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ) تحقيق وتعليق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.

١١ – **تاريخ بغداد**: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى عام ١٤٢٢هـ.

١٢ – **تذكرة الحفاظ**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ) دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.

١٣ – **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت:٥٤٤هـ) تحقيق: محمّد بن تاويت الطنجي وآخرين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

١٤ – **تصحيح الفروع**: علاء الدِّين أبو الحسن علي بن سليمان المَرْداوي الحنبلي (ت:٨٨٥هـ) راجعه: عبد الستَّار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: الرابعة ١٤٠٥هـ، مطبوع بحاشية: «الفروع».

١٥ – **(نسخة أخرى، وأشير إليها)** تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.

١٦ – **جامع المسائل (المجموعة الثالثة)**: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.

١٧ – **الجرح والتعديل**: أبو محمّد عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند–دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٢٧١هـ.

١٨ – **الحاوي للفتاوي**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ.

١٩ – **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري = عصر النهضة في الإسلام**: آدم مِتْز (ت:١٣٣٥هـ) نقله إلى العربية: محمّد عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة الخانجي، القاهرة–دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٣٨٧هـ.

٢٠ – **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ) مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.

٢١ – **خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول**: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة (ت:٦٦٥هـ) قرأه وعلق عليه: جمال عزون، أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.

٢٢ – **الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**: مجير الدين عبد الرحمن بن محمّد العليمي الحنبلي (ت:٩٢٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ.

٢٣ – **الدُّرّ النَّقِيّ في شرح ألفاظ الخرقي**: جمال الدِّين يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي، المعروف بابن المُبْرَد (ت:٩٠٩هـ) إعداد: رضوان مختار بن غربيه، دار المجتمع، جدة، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

٢٤ – **درء تعارض العقل والنقل**: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ) تحقيق: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة: الثانية ١٤١١هـ.

٢٥ – **الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة**: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت:٤٥٦هـ) تحقيق: محمد صغير حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٤٠٩هـ.

٢٦- **الرّوض المُرْبع شرح زاد المستقنع**: منصور بن يونس البهوتي (ت:١٠٥١هـ) مطبوع مع حاشية عليه لعبد الرحمن ابن قاسم، المطابع الأهليَّة للأوفست، الرياض، الطبعة: الأولى ١٣٩٧-١٤٠٠هـ.

٢٧- **ذيل طبقات الحنابلة**: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (ت:٧٩٥هـ) دار المعرفة، بيروت، لبنان، مطبوع مع طبقات الحنابلة.

٢٨- **زاد المسافر**: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر البغدادي المعروف بغلام الخلال (ت:٣٦٣هـ) تحقيق: أبي جنة، مصطفى بن محمد القباني، نشر: دار الأوراق الثقافية للنشر والتوزيع، جده، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى عام ١٤٣٧هـ.

٢٩- **سنن أبي بكر الأثرم**: أبو بكر أحمد بن محمّد بن هانئ الأثرم (ت:٢٧٣هـ) تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ، مطبوع مع كتاب بعنوان: من حديث الإمام سفيان بن سعيد الثوري، رواية السري بن يحيى، عن شيوخه، عن الثوري، ورواية محمّد بن يوسف الفريابي، عن الثوري.

٣٠- **سير أعلام النبلاء**: شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ) تحقيق وتخريج: شعيب الأرنؤوط-وبشار عواد معروف-وآخرين، مؤسسة دار الرسالة العالمية، دمشق، سوريا الطبعة: الثالثة عشرة ١٤٣٨هـ.

٣١- **شرح مختصر الروضة**: نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت:٧١٦هـ) تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ.

٣٢- **صفة الفتوى والمفتي والمستفتي**: أحمد بن حمدان الحرّاني الحنبلي (ت:٦٩٥هـ) خَرَّج أحاديثه وعَلَّق عليه: محمّد ناصر الدِّين الألباني (ت:١٤٢٠هـ) المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة: الثالثة ١٣٩٧هـ.

٣٣- **(نسخة أخرى، وأشير إليها)** تحقيق: أبي جنة الحنبلي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ.

٣٤- **طبقات الحنابلة**: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمّد بن محمّد (ت:٥٢٦هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٣٥- **طبقات الفقهاء**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت:٤٧٦هـ) هذبه: محمّد بن مكرم ابن منظور (ت:٧١١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٧٠م.

٣٦- **طبقات فقهاء اليمن**: عمر بن علي بن سمرة الجعدي (كان حيًا سنة ٥٨٦هـ) تحقيق: فؤاد سيد، دار القلم، بيروت، لبنان.

٣٧- **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**: محمّد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت:٨٤٠هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ.

٣٨- **الفروسية المحمدية**: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير، علي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم، الرياض-دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٤٠هـ.

٣٩- **القاموس المحيط**: مجد الدِّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ) مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ.

٤٠- **القواعد في الفقه الإسلامي = تقرير القواعد وتحرير الفوائد**: أبو الفرج زين الدِّين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت:٧٩٥هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤١- **الكامل في التاريخ**: علي بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري (ت:٦٣٠هـ) تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة ١٤١٨هـ.

٤٢- **الكامل في ضعفاء الرجال**: أبو أحمد عبد الله بن عديٍّ بن عبد الله بن محمّد الجرجانيُّ (ت:٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.

٤٣- **الكتاب الفقهي، تاريخه، ترتيبه، صناعته، بيانه**: عبد الله بن محمّد بن سعد آل خنين (معاصر) دار الحضارة، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٤٤هـ.

٤٤- **الكمال في أسماء الرجال**: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت:٦٠٠هـ) تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٣٧هـ.

٤٥- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة = مجموع الفتاوى**: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي (ت:١٣٩٢هـ) ساعده ابنه محمد (ت:١٤٢١هـ) دار العربيَّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، تصوير عن الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ.

٤٦- **المدخل الفقهيُّ العامُّ**: مصطفى أحمد الزرقاء (ت:١٤٢٠هـ) مطابع ألف باء الأديب، دمشق، الطبعة: التاسعة ١٩٦٧م-١٩٦٨م.

٤٧- **المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد ابن حنبل وتخريجات الأصحاب**: بكر بن عبد الله أبو زيد (ت:١٤٢٩هـ) دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعوديَّة، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.

٤٨- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ابن حنبل**: عبد القادر بن بدران الدمشقي (ت:١٣٤٦هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٥هـ.

٤٩- **المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته**: عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي (معاصر) مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

٥٠- **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله، المعروف بسبط ابن الجوزي (ت:٦٥٤هـ) تحقيق: محمد بركات، وآخرين، دار الرسالة العالمية، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ.

٥١- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح**: أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ت:٢٦٦هـ) تحقيق ودراسة وتعليق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية، دلهي، الهند، الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ.

٥٢- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله بن أحمد**: عبد الله بن الإمام أحمد (ت:٢٩٠هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠١هـ.

٥٣- **مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية إسحاق بن منصور المروزي**: إسحاق بن منصور المروزي المعروف بالكوسج (ت:٢٥١هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين في الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥٤- **المستوعب**: نصير الدين محمد بن عبد الله السامري الحنبلي (ت:٦١٦هـ) تحقيق: عبد الملك بن دهيش، توزيع مكتبة الأسدي بمكة المكرمة، الطبعة: الثانية عام ١٤٢٤هـ.

٥٥- **مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه**: سالم علي الثقفي (ت:١٤٣٠هـ) دار النصر للطباعة الإسلاميَّة، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ.

٥٦- **المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**: شمس الدين أبي الخير محمّد بن محمّد بن محمّد ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية ١٤١٠هـ.

٥٧- **معجم الكتب**: يوسف بن حسن بن أحمد ابن المبرد الحنبلي (ت:٩٠٩هـ) تحقيق: يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، مصر.

٥٨- **مقدّمة ابن جبرين لشرح الزركشي على مختصر الخرقي**: عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين (ت:١٤٣٠هـ) مطبوع مع: شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض.

٥٩- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**: برهان الدين إبراهيم بن محمّد بن عبد الله ابن مفلح (ت:٨٨٤هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ.

٦٠- **مناقب الإمام أحمد**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد بن الجوزي (ت:٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة: الثانية ١٤٠٩هـ.

٦١- (**نسخة أخرى، وأشير إليها**) تحقيق: عبد الله التركي، تصحيح: علي محمّد عمر، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ.

٦٢- **مناقب الشافعي**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ) تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، شارع الجمهورية، الطبعة: الأولى ١٣٩٠هـ.

٦٣- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد الجوزي (ت:٥٩٧هـ) تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ.

٦٤- **منهاج السنّة النبويَّة**: أبو العباس تَقِيُّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة (ت:٧٢٨هـ) تحقيق: محمّد رشاد سالم، من مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

٦٥- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن جمال الدين (ت:٨٧٤هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٦٦- **الوقوف من مسائل الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**: أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت:٣١١هـ) دراسة وتحقيق: عبد الله بن أحمد الزيد، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ.